أثر تحرير سعر الصرف على الموازنة العامة وبعض المؤشرات الاقتصادية في مصر

إعداد

الدكتور/ رشدي إبراهيم السيد أبو كريمه

مدرس الاقتصاد السياسي والتشريعات المالية

كلية الحقوق – جامعة عين شمس

ملخص البحث

إن التغيرات فى أسعار الصرف أو عرض النقود تؤثر بصورة مباشرة على التضخم، كما يؤثر التضخم فى أسعار العملة المحلية وعرض النقود الحقيقى. فيوجد تأثير متبادل بين أسعار الصرف ونسب التضخم فى الأجل الطويل. مع الأخذ فى الاعتبار معدلات السيولة وسعر الفائدة.

كما يوجد علاقة طردية بين تخفيض أسعار الصرف وعجز الموازنة العامة للدولة، خاصًة فى الدول النامية ومنها مصر التى تعانى من عجز متزايد فى الموازنة العامة نتيجة عدم كفاية الإيرادات العامة لمواجهة النفقات العامة.

وتناول الباحث تأثير تحرير سعر الصرف على المتغيرات التابعة كالتضخم ومعدل الفائدة وميزان المدفوعات وحجم الاحتياطى الأجنبى والصادرات والواردات والميزان التجارى والاستثمارات الأجنبية وحجم الدين العام بشقيه الداخلى والخارجى.

وقد تضمن البحث مبحث تمهيدى وثلاثة مباحث رئيسية:

تناولنا فى المبحث التمهيدى لمفهوم سعر الصرف وأنواعه، وتعرضنا فى المبحث الأول لمفهوم وأنواع العجز فى الموازنة العامة للدولة، وتحدثنا فى المبحث الثانى عن آثار تحرير سعر الصرف على السياسات الاقتصادية وأوضحنا فى

المبحث الثالث لأثر تحرير سعر الصرف على بعض المؤشرات الاقتصادية، واختتمنا البحث بخاتمة مصحوبة بأهم النتائج والتوصيات التى توصل إليها الباحث.

الكلمات المفتاحية : تحرير ، الصرف ، الموازنة ، الاقتصادية ، المؤشرات

Research Summary

Changes in exchange rates or money supply directly affect inflation, just as inflation affects local currency prices and real money supply. There is a reciprocal effect between exchange rates and inflation rates in the long run. Taking into account the liquidity and interest rates.

There is also a direct relationship between the exchange rate devaluation and the state's general budget deficit, especially in developing countries, including Egypt, which suffers from an increasing deficit in the public budget as a result of insufficient public revenues to meet public expenditures.

The researcher dealt with the effect of the liberalization of the exchange rate on the dependent variables such as inflation, interest rate, balance of payments, volume of foreign reserves, exports and imports, trade balance, foreign investments, and the volume of public debt, both internal and external.

The research included an introductory topic and three main topics:

In the introductory section, he dealt with the concept of the exchange rate and its types. In the first section, we presented the concept and types of deficits in the state's general budget. In the

second section, we talked about the effects of the liberalization of the exchange rate on economic policies. In the third section, we explained the effect of liberalizing the exchange rate on some economic indicators. The most important findings and recommendations reached by the researcher.

Key Words : Release , Exchange , budget, Economic .

٧- أثر تحرير سعر الصرف على الموازنة العامة وبعض المؤشرات الاقتصادية في مصر

مقدمة:

تُعد السياسة المالية من أهم الأدوات الاقتصادية فى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والوصول إلى الاستقرار الاقتصادى.

إلا أن السياسة المالية وهى فى سبيلها لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادى فإنها تصطدم مع الموازنة العامة للدولة حيث يظهر عجز بالموازنة وكان يُعتقد أن يكون هذا العجز مؤقتًا إلا أنه بمرور الوقت أصبح عجزًا هيكليًا مرتبط باقتصاد الدولة وخاصَة الدول النامية،

ونظرًا لقيام التجارة بين الدول فإن تلك التجارة ترتب عليها عجزًا فى ميزان المدفوعات للدولة المستوردة وحقق فائضًا فى ميزان مدفوعات الدولة المصدرة، ويعكس هذا الوضع قوة أو ضعف العملة، وبالتالى فإن سعر الصرف يُعد المعيار الذى يوضح مركز الدولة من الناحية التجارية وبيان حجم صادراتها وواردتها.

إن انخفاض قيمة العملة بالنسبة لإحدى الدول فإن ذلك سيترتب عليه انتقال الضغوط التضخمية الخارجية إليها مما يترتب على ذلك ارتفاع تكلفة إنتاج السلع والخدمات المعتمدة على الاستيراد، ويؤدى ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار،

لذلك فإن الدولة تتخذ من السياسات النقدية والمالية ما يناسبها من قرارات تجاه التقلبات المتتالية فى قيمة العملة المحلية وتأثيراتها على الاقتصاد القومى.

ومما لا شك فيه وجود علاقة قوية بين سعر الصرف وبين نفقات وإيرادات الموازنة العامة فيما يتعلق بمعاملات الدولة مع الدول الأخرى وبالتالى فهناك علاقة قوية بين سعر الصرف وعجز الموازنة العامة والذى يتمثل فى الفرق بين الإيرادات الكلية والنفقات العامة.

إشكالية البحث:

تُكمن إشكالية البحث فى المشكلات الاقتصادية التى تواجه الحكومة المصرية والتى ألقت بظلالها على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية ومن ضمنها عجز الموازنة العامة للدولة وتقلبات سعر الصرف مما أدى إلى لجوء الحكومة المصرية للاقتراض مما أثر بالسلب على أداء الدولة الاقتصادى، ولاشك أن انخفاض الإيرادات العامة وزيادة النفقات العامة قد ساهمت بشكل مباشر فى عجز الموازنة العامة للدولة، ومع قيام الحكومة المصرية بتحرير سعر الصرف فى نوفمبر ٢٠١٦ مما يمثل تحدى لاقتصاد الدولة المصرية وبعض المؤشرات الاقتصادية، وهو ما يتطلب ضرورة تقييم

أثر تحرير سعر الصرف على بعض المؤشرات الاقتصادية لايضاح مدى تأثيرها على الاقتصاد المصرى.

أهمية البحث:

إن المناخ الاقتصادى التى يسود الاقتصاد العالمى بصفة عامة وفى مصر بصفة خاصة والذى من أثاره الهبوط المتتالى لقيمة الجنيه المصرى بعد فترة استقراره بشكل نسبى من عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠٢٢ ويهدف البحث إلى اثبات العلاقة بين أثر تغير سعر الصرف على الموازنة العامة للدولة ومدى خطورته.

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهجين التحليلى والاستقرائى حيث أن المزج بين المنهجين يُعد من أهم العوامل لنجاح البحث العلمى.

خطة البحث:

نتناول هذا البحث من خلال مبحث تمهيدى يعقبه ثلاثة مباحث أساسية على النحو التالى:

مبحث تمهيدى: مفهوم سعر الصرف وأنواعه.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف.

المطلب الثانى: أهم النظريات الاقتصادية فى تحديد سعر الصرف.

المطلب الثالث: خيارات وأنظمة سعر الصرف.

المبحث الأول: أثر تحرير سعر الصرف على النفقات العامة والإيرادات العامة فى مصر.

المطلب الأول: أثر تحرير سعر الصرف على النفقات العامة فى مصر.

المطلب الثانى: أثر تحرير سعر الصرف على الإيرادات العامة فى مصر.

المطلب الثالث: عجز الموازنة العامة وفقًا للنظرية الاقتصادية.

المبحث الثانى: آثار تحرير سعر الصرف على السياسات الاقتصادية.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة فى تحديد سعر الصرف.

المطلب الثانى: أثر سياسة سعر الصرف فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى وتخصيص الموارد.

المطلب الثالث: أثر تحرير سعر الصرف على السياسات الاقتصادية.

المبحث الثالث: أثر تحرير سعر الصرف على بعض المؤشرات الاقتصادية.

المطلب الأول: أثر تحرير سعر الصرف على التضخم ومعدل الفائدة.

المطلب الثانى: أثر تحرير سعر الصرف على ميزان المدفوعات وحجم الاحتياطى الأجنبى.

المطلب الثالث: أثر تحرير سعر الصرف على الصادرات والواردات.

المطلب الرابع: أثر تحرير سعر الصرف على الميزان التجارى.

المطلب الخامس: أثر تحرير سعر الصرف على الاستثمارات الأجنبية.

المطلب السادس: أثر تحرير سعر الصرف على حجم الدين العام.

مبحث تمهيدى

مفهوم سعر الصرف وأنواعه

يُعد سعر الصرف أحد أهم المتغيرات الاقتصادية، حيث تعكس تحركاته آثارًا على الاقتصاد المحلى وأيضًا على الاقتصاد العالمى، ومن ثم فإن تحديد سعر الصرف يُعد أمرًا جوهريًا فى أي اقتصاد[١]، لأنه يؤثر على مستوى أداء الاقتصاد القومى.

فإذا تدهورت أسعار الصرف فإن ذلك يعكس اختلالات كبيرة فى الاقتصاد القومى، مثل عجز الموازنة العامة أو انفلات التضخم أو انخفاض الإنتاجية[٢]، لذلك فإن سعر الصرف يعتبر المرآة التى تُظهر بوضوح العلاقة بين صادرات وواردات دولة ما، سواء كانت منظورة أو غير منظورة[٣].

---

(١) د. السيد عطية عبد الواحد: الاتجاهات الحديثة فى العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع إشارة خاصة لمصر، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣، ص١٨٥.

(٢) د. علي عبد العزيز سليمان: تأثير سعر الصرف على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى مصر، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة العدد ٤٥٩ – ٤٦٠ السنة الواحد والتسعون، يوليو، أكتوبر ٢٠٠٠، ص٤٦٠.

(٣) د. حمدى عبد العظيم: اقتصاديات التجارة الدولية بدون دار نشر، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠، ص١٠٨.

ويُعد سعر الصرف مؤشرًا للسياسة النقدية حيث يؤثر على قرارات التسعير بالنسبة للشركات المحلية.

وسوف نتناول هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب على النحو التالى:

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف.

المطلب الثانى: أهم النظريات الاقتصادية فى تحديد سعر الصرف.

المطلب الثالث: خيارات وأنظمة سعر الصرف.

المطلب الأول

مفهوم سعر الصرف

لقد تعددت مفاهيم سعر الصرف، وكل مفهوم يعكس دلالاته واستخداماته ولذلك فإننا سنوضح تلك المفاهيم المختلفة من خلال خمسة فروع على النحو التالى:

الفرع الأول: سعر الصرف الأسمى.

الفرع الثانى: سعر الصرف الحقيقى.

الفرع الثالث: سعر الصرف الحقيقى التوازنى.

الفرع الرابع: سعر الصرف الفعال الأسمى.

الفرع الخامس: سعر الصرف الفعال الحقيقى.

الفرع الأول

سعر الصرف الأسمى

يقصد بسعر الصرف الأسمى هو نسبة تبادل عملتين لدولتين كلاً تجاه الأخرى. ويمكن القول بأن سعر الصرف الأسمى هو عبارة عن تبادل عدد وحدات من العملة المحلية مقابل ثمنًا لوحدة واحدة من العملة الأجنبية ومثال ذلك لو أن قيمة الدولار الأمريكى يعادل ١٨ جنيه مصرى فيكون كل ١٨ جنيه من العملة المحلية يقابلها وحدة واحدة من العملة الأجنبية (دولار أمريكى).

ويتغير سعر الصرف الأسمى يوميًا، وهذا التغير يسمى تدهورًا أو تحسنًا، وبالنسبة إلى غالبية دول العالم فإنها تأخذ بالمعنى الأول[١].

(١) د. رمزى علي إبراهيم سلامة: أسعار الصرف بين التعويم والثبات، دراسة تحليلية مقارنة مع الإشارة إلى الجدل بين الكينزيين والنقوديين، مجلة البحوث العلمية، الإسكندرية، العدد الأول، مارس ١٩٩٣، ص١.

ومثال ذلك لو أن وحدة واحدة من الدولار تعادل ١٨ جنيه مصرى فيكون الرقم ١٨ جنيه هو سعر الصرف الأسمى فإذا ارتفع الدولار وأصبح يعادل ١٨,٣٠ جنيه فإن ذلك يُعنى انخفاض قيمة العملة المحلية بمقدار ثلاثون قرشًا، وارتفاع سعر الصرف الأسمى بنفس المقدار.

ويُعد سعر الصرف الأسمى من أهم الأدوات التى تهتم بها السياسة النقدية باعتباره مؤشرًا لاتجاهات السياسة النقدية، فالمحافظة على مستوى سعر الصرف يُعد هدفًا على درجة كبيرة من الأهمية للإبقاء على نسب التضخم بحيث تكون قريبة من نسب التضخم للدولة الأخرى، وتلجأ السياسة النقدية إلى تخفيض قيمة العملة المحلية عند اتباعها سياسة نقدية توسعية، وبالعكس عند اتباعها سياسة نقدية متشددة.

الفرع الثانـي

سعر الصرف الحقيقى

يلعب سعر الصرف الحقيقى دورًا بارزًا فى جميع دول العالم لتحقيق التوازن، ويُعد التغير فى سعر الصرف الحقيقى من أهم الأدوات التى تؤثر بشكل مباشر على

أداء الاقتصاد، فلها تأثير على حجم التجارة، وميزان المدفوعات، ومستوى الإنتاج والاستهلاك.... إلخ.

فيعد سعر الصرف الحقيقى المقياس الرئيسى للعلاقة بين السلع الأجنبية بالنسبة للسلع المحلية بين دولتين[١].

ويُعد استخدام سعر الصرف الحقيقى على درجة كبيرة من الأهمية لتحليل الحساب الجارى فى أنظمة أسعار الصرف المختلفة، ويكون مفيدًا عندما تتبع الدولة قيودًا كمية على مبالغ النقد الأجنبى، والتى يسمح للمقيمين استخدامها فى أغراض معينة.

(١) د. سامية عمار: أثر انحراف سعر الصرف الحقيقى عن مستواه التوازنى على النمو الاقتصادى فى مصر، مجلة مصر المعاصرة، السنة الرابعة والتسعون يناير/ أبريل ٢٠٠٣، العدد ٤٦٩/٤٧٠، ص٥٩.

الفـرع الثالـث

سعر الصرف الحقيقى التوازنى

إن سعر الصرف الحقيقى التوازنى يمثل التوازن الدائم لميزان المدفوعات، وذلك فى حالة نمو الاقتصاد نموًا طبيعيًا، حيث أن سعر الصرف الحقيقى يطبق فى بيئة اقتصادية متوازنة، ومن خلاله يتم تحديد القدرة التنافسية للدولة[١].

قياس سعر الصرف الحقيقى التوازنى:

هناك عدة أساليب لقياس سعر الصرف الحقيقى التوازنى نوضح أهمها فيما يلى:

١- أسلوب مؤشرات المنافسة الدولية:

إن توافق كلا من السياسة المالية والسياسة النقدية تمنح القدرة التنافسية للاقتصاد الوطنى وتعكس مدى كفاءته.

---

(١) د. نادية محمد حسين: سياسة سعر الصرف فى مصر وقضية تحديد الحساب الرأسمالى فى ضوء تجربة بعض دول جنوب شرق آسيا، رسالة دكتوراه، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ٢٠٠٤، ص١٤.

وتُعد الزيادة فى أسعار السلع المحلية مقارنَة بالأسعار الأجنبية مؤشرًا إلى أن الوضع الاقتصادى الخارجى للدولة غير مناسب مما يترتب عليه عدم قابلية سعر الصرف للاستمرار ويعاب على هذا الأسلوب عدم الأخذ فى الحسبان التغيرات فى العوامل الاقتصادية الأخرى مثل أسعار الفائدة وغيرها.

٢- أسلوب توازن الاقتصاد الكلى:

يتميز أسلوب توازن الاقتصاد الكلى بأنه ينظر إلى سعر الصرف التوازنى الذى يحقق التوازن الداخلى والخارجى معًا وذلك فى الأجلين المتوسط والطويل ويقصد بالتوازن الداخلى، أن يكون الناتج المحلى فى مستوى الاستخدام الكامل للعمالة مع معدل تضخم معتدل وقابل للاستمرار.

ويقصد بالتوازن الخارجى، أن وضع الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات يتناسب مع التدفقات الرأسمالية فى الأجل الطويل، بمعنى أن صافى التدفقات الرأسمالية فى الأجل الطويل قابلة للاستمرار.

الفـرع الرابـع

سعر الصرف الفعال الأسمى

كان فى السابق يهتم سعر الصرف الأسمى بالعلاقة بين سعر صرف دولتين تربطهما علاقات ثنائية.

لكن الواقع أثبت وجود العديد من أسعار الصرف الثنائية المختلفة، حيث أنه من النادر وجود دولة ما على علاقة منفردة بدولة معينة وذلك نظرًا لتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية.

وبناءً على ذلك تبنت معظم دول العالم نظام سعر الصرف المرن فظهرت فكرة سعر الصرف الأسمى بشكل مرجح، حيث يتم قياس متوسط التغير فى سعر الصرف لعملة دولة ما بالنظر إلى عدد من عملات الدول الأخرى فى فترة زمنية محددة وهو ما يطلق عليه سعر الصرف الفعال الأسمى[١]، ويترتب على ذلك انخفاض أو ارتفاع سعر الصرف الفعال الأسمى لقيمة العملة الوطنية تجاه عملات الدول الأخرى.

(١) Glossary of statistical Terms, OECD, htt: cs٣ – hq. oecd. Org/scripts/stats, glossarg/detail. Asp/ ID = ١٧٩٢

الفرع الخامس

سعر الصرف الفعال الحقيقى

يتمثل سعر الصرف الفعال الحقيقى فى سعر الصرف الفعال الأسمى بعد تعديله وذلك وفقًا لتحركات الأسعار المحلية مقارنًة بالأسعار الأجنبية، فهو مؤشر للأسعار النسبية فى دولة ما مقارنًة بمتوسط الأسعار للدول الأخرى، وليس لدولة واحدة فقط.

أن قياس سعر الصرف الفعال الحقيقى يعتمد على عدة عوامل أهمها ضرورة اختيار الأوزان المرجحة، وفترة الأساس، واختيار الأرقام القياسية للأسعار المخفض بها، واختيار النظام الرياضى المستخدم فى القياس. إلا أن سعر الصرف الفعال الحقيقى لا يعد أسلوبًا ناجحًا لسياسة سعر الصرف، وذلك بسبب ضعفه فى التعبير عن القدرة التنافسية وبالتالى محدودية الاستفادة منه[١].

(١) د. نادية محمد حسين، مرجع سابق، ص١٩.

المطلـب الثانـي

أهم النظريات الاقتصادية فى تحديد سعر الصرف

يُعد سعر الصرف من أهم الأدوات التى تؤثر على القرارات الاقتصادية، كما أن التغيرات فى سعر الصرف تؤثر على القرارات الاستثمارية الدولية فى الأصول ذات الدخل الثابت فى محفظة الأوراق المالية[١]، ولقد تطرق الفكر الاقتصادى لعدة نظريات ساهمت فى كيفية تحديد سعر الصرف وسوف نستعرض أهم تلك النظريات على النحو التالى:

أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية[٢]:

تنسب نظرية تعادل القوة الشرائية للاقتصادى جوستاف كاسيل عام ١٩٢٠، وهى طريقة تستخدم لقياس توازن سعر الصرف بين عملتين وتحقيق المساواة بينهما.

(١) د. محمد ناظم محمد حنفى: مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم المعاملات الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص٩.

(٢) د. رشدى إبراهيم السيد: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية بدون سنة نشر، ص٩٧: ١٠٢.

إن القوة الاقتصادية لأي دولة فى العالم تتوقف على قيمة الناتج المحلى لتلك الدولة، فمن خلال الناتج المحلى الإجمالى يمكن معرفة مدى قوة اقتصاد أي دولة، فمن خلال الناتج المحلى الإجمالى يتم قياس مجموع المنتجات والخدمات التى يتم إنتاجها داخل كل دولة.

وللناتج المحلى الإجمالى قيمتين مختلفتين هما:

- الناتج المحلى الإجمالى الإسمى (المستعمل عادة).
- والناتج المحلى الإجمالى حسب تعادل القوة الشرائية والذى يرمز له عادة بالرمز Purchasing Power Parity (PPP).

إن نظرية تعادل القوة الشرائية تنص على أن سعر الصرف بين عملتين لدولتين يكون فى حالة توازن عندما تكون القوة الشرائية داخل الدولتين متساوية عند نفس سعر الصرف، وتعتمد النظرية على فكرة أن طريقة قياس حجم اقتصاديات الدول يكون بناءً على مقارنة الناتج المحلى الإسمى لكل دولة وهو لا يعطى صورة حقيقية عن القوة الحقيقة لكل اقتصاد لأنه لا يتم الأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية وتكلفة المعيشة داخل كل دولة، وبالتالى عدم الأخذ بعين الاعتبار لسعر الصرف بين العملات.

وعلى النقيض فإن نظرية تعادل القوة الشرائية تعتمد على القدرة الشرائية حسب سلة من المنتجات والخدمات فى المقارنة بين اقتصاديات دول العالم. وتركز النظرية على مفهوم القدرة الشرائية الذى يمثل قدرة المواطن داخل الدولة على اقتناء احتياجاته من السلع والخدمات من خلال الدخل الفردى الذى يحصل عليه، حيث أن القدرة الشرائية قد تختلف فى هذه الدول بالرغم من أن الدخل الفردى قد يكون متساويًا.

ولنوضح ذلك بمثال:

لو افترضنا أن متوسط دخل الفرد فى مصر ٣٢٠٠ جنيه مصرى، أي ما يعادل ٢٠٠ دولار أمريكى، حسب سعر الصرف فى سوق العملات فى حين أن متوسط دخل الفرد فى الولايات المتحدة الأمريكية هو ٢٠٠٠ دولار أمريكى، فإنه يمكن القول بأن متوسط دخل الفرد فى أمريكا هو ١٠ أضعاف متوسط دخل الفرد فى مصر.

وبالتالى فإن الاقتصاد الأمريكى أكبر بعشر مرات من الاقتصاد المصرى.

وهذا الأمر فيه خطأ كبير حيث أنه لا يعبر بشكل دقيق عن قوة الاقتصاد فى الدولتين (مصر، أمريكا) حيث أنه لا يأخذ بعين الاعتبار تكلفة المعيشة والقدرة الشرائية للمواطنين داخل كل دولة، بالإضافة إلى أن سعر صرف العملة المصرية فى الأسواق لا يعكس قيمتها الحقيقية نظرًا لتدخل البنك المركزى المصرى بشكل دائم

لتخفيض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأخرى بهدف الزيادة التنافسية لصادرات الشركات المصرية.

وستكون هذه الفرضية صحيحة لو أنه تكلفة المعيشة متساوية بين الدولتين أي أن القدرة الشرائية للمواطن فى مصر تعادل القدرة الشرائية للمواطن فى أمريكا.

إن نظرية تعادل القوة الشرائية تقوم على مقارنة اقتصاديات الدول عن طريق الأخذ بعين الاعتبار مستوى المعيشة فى كل دولة عن طريق حساب تكلفة المعيشة والمستوى العام للأسعار وتكمن فائدة هذه النظرية فى تمثيلها للمعطيات الاقتصادية الخاصة بقياس القوة الحقيقية لمتوسط دخل الفرد والاقتصاد بشكل عام، مع التقليل من أهمية قيمة العملات وأسعارها فى أسواق الصرف نظرًا لأن الأخيرة لا تعكس القيمة الحقيقية للعملة نتيجة تدخل الحكومات فى تحديد قيمتها أو نتيجة عمليات المضاربة التى تعرفها الأسواق.

فروض نظرية تعادل القوة الشرائية:

تعتمد نظرية تعادل القوة الشرائية على عدة فروض يمكن إيجازها فيما يلى:

١- تفترض النظرية العلم بسعر الصرف التوازنى.

٢- تفترض النظرية عدم حدوث حركات لرؤوس الأموال خلال الفترة التى تحدد تغير سعر الصرف عنها.

٣- تفترض النظرية عدم حدوث تغيرات هيكلية فى الاقتصاد القومى تنعكس على تكاليف الإنتاج (العرض) وأذواق المستهلكين والدخول (الطلب).

٤- تفترض النظرية عدم تدخل الدولة فى التجارة الخارجية سواء بفرض القيود الجمركية أو غير الجمركية، أي إنها تفترض حرية التجارة الخارجية.

الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل القوة الشرائية:

فى ضوء الفروض سالفة الذكر والتى اعتمدت عليها نظرية تعادل القوة الشرائية فإنه يمكن توجيه للنظرية الانتقادات التالية:

١- تعتمد نظرية تعادل القوة الشرائية على حساب الأرقام القياسية للأسعار وتتعرض بالتالى لكل النواقص التى تكمن فى حساب هذه الأرقام القياسية ومن حيث نوع الرقم القياسى المستخدم.

٢- تعتمد النظرية على سعر الصرف القديم وتنطلق منه لتحاول الوصول إلى سعر جديد يدخل على السعر القديم بمعنى أنها تفترض أن سعر الصرف

القديم كان سعرًا توازنيًا قبل حدوث التغير فى الأسعار وهو فرض غير سليم ويترتب عليه أن طريقة حساب سعر الصرف الجديد فى هذه النظرية ينتقل إليه كل العيوب والأخطاء التى كانت كامنة فى السعر القديم.

٣- تفترض هذه النظرية أن أسواق الصرف تسودها شروط المنافسة الكاملة وهو أمر غير صحيح بالنسبة لكثير من أسواق الصرف فى العالم.

تقف النظرية عاجزة عن تفسير التحول فى الطلب الدولى وفى حركة رؤوس الأموال وأثر التغيرات فى الطرق الفنية للإنتاج وغير ذلك من الأمور التى تؤثر فى معدلات التبادل الدولية، وكان من نتيجة ذلك أن اعتبرت النظرية نظرية خاصة تفسر ظروفًا معينة ولا تقدم تفسيرًا عامًا لأسعار الصرف.

والخلاصة: فإن نظرية تعادل القوة الشرائية يمكن القول بأن تغيرات العلاقة النسبية بين مستويات الأسعار المحلية والعالمية لا تشكل العامل الوحيد الذى يحدد سعر الصرف، وإنما يعتبر أحد العوامل الهامة التى تشترك فى تحديد سعر الصرف.

ثانيًا: نظرية تعادل أسعار الفائدة:

وفقًا لتلك النظرية فإن المستثمرين لا يمكنهم الحصول على معدلات فائدة أعلى فى الخارج عن تلك التى يمكن تحقيقها فى الداخل حيث أن الفرق بين معدلات الفائدة يتم التعويض عنها بالفارق بين سعر الصرف.

ويستطيع المستثمر توظيف أمواله فى السوق المحلى لمدة زمنية معينة ويحصل فى نهاية المدة على أمواله المستثمرة مضافًا إليها الفائدة، ويجب أن تكون قيمة الفائدة وفقًا لتلك النظرية مساويًا للمبلغ المحصل فى حالة تحويل الأموال إلى عملات أجنبية واستثمارها فى الأسواق الخارجية، وبذلك فإن نظرية تعادل أسعار الفائدة تسمح بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف العالمية.

ثالثًا: نظرية كفاءة السوق:

إن السوق الكفء هو ذلك السوق الذى يتوافر فيه الشفافية والمصداقية حيث تكون المعلومات والبيانات متاحة لكافة المتعاملين فى السوق سواء كانت المعلومات أو البيانات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، ومعدل التضخم.... إلخ.

ويترتب على ذلك عدم استطاعة أي مضارب أن يحقق مكاسب بصفة دائمة.

رابعًا: نظرية الأرصدة:

تقوم هذه النظرية على أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ من تغيرات على موازين المدفوعات الدولية، فإذا حقق ميزان المدفوعات للدولة فائضًا (أي أن الرصيد إيجابى) فإن معنى ذلك ارتفاع الطلب على العملة المحلية، ويستتبع ذلك بالضرورة ارتفاع القيمة الخارجية لها وبالمقابل فإنه إذا حقق ميزان المدفوعات عجزًا (أي أن الرصيد سلبى) فإن هذا يعنى انخفاض الطلب على العملة المحلية، وهو ما يؤدى إلى انخفاض قيمتها الخارجية[1].

(1) د. إبراهيم محمد الفار: سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، ١٩٩٢، ص١٠٢.

وهناك بعض الآراء التى لا تقبل هذه النظرية على اطلاقها[١]، حيث أن حصر علاقة السببية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات يعد مجافيًا للحقيقة حيث أن الصادرات والواردات تتأثر بمستوى الأسعار فى داخل الدولة وفى خارجها، وفى الغالب يدخل سعر الصرف فى تحديد مستوياتها، وبالتالى فلا يمكن اعتبار سعر الصرف نتيجة لمفردات ميزان المدفوعات بل أن هذه المفردات تتوقف جزئيًا على سعر الصرف.

ونحن نرى:

نختلف مع هذا الرأى السابق حيث أن عجز أو فائض ميزان المدفوعات يُعد مؤشرًا قويًا لتحديد قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى، والدليل على ذلك أنه أبان فترة الحرب العالمية كانت مؤشرًا على صحة النظرية وذلك لكون المارك الألمانى آنذاك لم يتأثر، رغم الزيادة الكبيرة فى كمية النقود وارتفاع المستوى العام للأسعار، ويرجع السبب فى ذلك إلى توازن الميزان الحسابى لألمانيا بالشكل الذى يسمح لها بزيادة صادراتها عن وارداتها.

(١) د. محمد زكى المسير: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ١٩٨١، ص١٥٣: ١٥٤.

خامسًا: نظرية سعر الخصم[١]:

يُعد سعر الخصم إحدى أدوات السياسة النقدية ويلعب البنك المركزى دورًا هامًا فى رفع أو خفض قيمة العملة المحلية فى الخارج.

فإذا رفع البنك المركزى سعر الخصم (معدلات الفائدة) فيترتب على ذلك زيادة أسعار الفائدة وبالتالى تدفق الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة إلى الداخل للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع، وبالتالى يزداد الطلب على العملة المحلية فيرتفع سعر الصرف للعملة المحلية.

وبالمقابل إذا خفض البنك المركزى سعر الخصم (معدلات الفائدة) فيترتب على ذلك انخفاض سعر الفائدة فتنخفض معدلات الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة وهروبها إلى الاستثمار فى الخارج للبحث عن فرص استثمارية تحقق عائدًا أكبر ويترتب على ذلك انخفاض الطلب على العملة المحلية فينخفض سعر الصرف للعملة المحلية.

سادسًا: نظرية الإنتاجية:

(١) راجع فى ذات المعنى: د. حمدى عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مرجع سابق، ص١٢٤.

يرى أصحاب هذه النظرية أن سعر الصرف يجب أن يسير فى اتجاه القوة الإنتاجية للدولة، فكلما زادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد المحلى فإن ذلك يترتب عليه زيادة حركات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل عن طريق الاستثمار، فيترتب على ذلك زيادة الطلب على العملة المحلية، وبالتالى يتحسن سعر الصرف.

المطلب الثالث

خيارات وأنظمة سعر الصرف

أولاً: خيارات سعر الصرف:

هناك نوعان من خيارات سعر الصرف والمتمثلة فى خيار الشراء، وخيار البيع، وسوف نوضحهما على النحو التالى:

١- خيار الشراء:

ويعد خيار الشراء منح الحق للشخص فى شراء مبلغ معين من العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية بسعر صرف معين ويعد خيار الشراء ليس إجباريًا على المشترى، فيمكنه تنفيذ قرار الشراء أو يحيد عنه.

٢- خيار البيع:

وهذا الخيار يعطى الحق للشخص فى بيع مبلغ معين من العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية بسعر صرف معين، ويعد خيار البيع ليس إلزاميًا على البائع، فيمكنه أن ينفذ قرار البيع أو يحيد عنه.

ثانيًا: أنظمة سعر الصرف:

يوجد نظامين لسعر الصرف إحداهما ثابت والآخر مرن:

١- سعر الصرف الثابت:

ويعتمد سعر الصرف الثابت على تثبيت سعر الصرف مقابل عملة واحدة تتمتع بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، فتلجأ الكثير من الدول إلى تثبيت عملاتها بدون إحداث أي تغير فيها إلا فى بعض الحالات النادرة كما هو الحال للجنيه المصرى مع الدولار الأمريكى، وكذلك الفرنك الأفريقى سابقًا الذى كان عملة بعض الدول الأفريقية مثل النيجر وبنين مع الفرنك الفرنسى، اليورو حاليًا. ولا يقتصر الأمر على مقارنة العملة المحلية بالدولار الأمريكى أو اليورو فهناك عملات أخرى موجودة على الساحة الدولية لها من القوة والاستقرار كالين اليابانى، والجنيه الاسترلينى.

٢- سعر الصرف المرن:

يتميز سعر الصرف المرن بإمكانية التعديل وذلك وفقًا لبعض المعايير أهمها المؤشرات الاقتصادية للدولة مثل سعر الصرف الحقيقى الفعال، وعلى ضوء ذلك تقوم الدولة بتعديل أسعار صرفها.

المبحث الأول

أثر تحرير سعر الصرف على النفقات العامة والإيرادات العامة فى مصر

تسعى الدول النامية ومنها مصر لتقليل عجز الموازنة العامة الناجم عن الزيادة المستمرة فى الانفاق العام مع انخفاض الإيرادات العامة، وذلك بالاتجاه نحو مصادر الاقتراض المحلى والدولى وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد الوطنى كارتفاع المديونية الداخلية والخارجية وارتفاع المستوى العام للأسعار فى ظل عدم توافر المرونة الكافية للجهاز الإنتاجى، وعدم القدرة على التعامل مع تقلبات أسعار الصرف الأجنبى مما يؤدى ذلك إلى تعميق عجز الموازنة العامة للدولة.

ولذلك سوف نتناول هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب على النحو التالى:

المطلب الأول: أثر تحرير سعر الصرف على النفقات العامة فى مصر.

المطلب الثاني: أثر تحرير سعر الصرف على الإيرادات العامة فى مصر.

المطلب الثالث: عجز الموازنة العامة وفقًا للنظرية الاقتصادية.

المطلب الأول

أثر تحرير سعر الصرف على النفقات العامة فى مصر

تعتبر الإيرادات والنفقات العامة من أهم الأدوات التى تهتم بها الدولة فى تسيير اقتصادها وتسعى لتحقيق التوازن بينهما وبالرغم من ذلك فإنه فى معظم الأحيان تزداد النفقات العامة عن الإيرادات العامة مما يترتب عليه عجز فى الموازنة العامة للدولة، خاصًة فى الدول النامية، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها انخفاض الإنتاجية، والاستخدام غير الكفء للموارد الاقتصادية، وشيوع ظاهرة الفساد المالى والإدارى.

ولذلك فإن الدول التى تعانى من عجز فى الموازنة العامة للدولة عليها أن تستفيد من الاستخدام الأمثل لسياسة سعر الصرف للتخفيف من الآثار السلبية لعجز الموازنة العامة.

وتعرف النفقة العامة بأنها استخدام مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه الدولة أو أحد أشخاص القانون العام لتحقيق منافع عامة[١].

(١) د. السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠، ص١٥٨.

وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التى تستخدمها الدولة فى تحقيق الدور الذى تقوم به فى مختلف المجالات، فهى تبين البرامج الحكومية فى شتى الميادين فى صورة أرقام واعتمادات تلبيًة للحاجات العامة وسعيًا وراء تحقيق أقصى نفع إجمالى ممكن(١).

ومما لا شك فيه أن تغيرات سعر الصرف تؤثر على النفقات والإيرادات العامة، حيث أن اعتمادات الموازنة العامة للدولة تتأثر بشكل كبير بمستويات التضخم وبالمستوى العام للأسعار داخليًا وخارجيًا.

وبناء على ما تقدم فإننا سوف نتناول هذا المطلب من خلال فرعين على النحو التالى:

الفـــرع الأول: أثر تغير سعر الصرف على المستوى العام للأسعار.

الفرع الثانى: أثر تغير سعر الصرف على النفقات الجارية والاستثمارية والواردات.

(١) د. زين العابدين ناصر، محاضرات فى علم المالية والتشريع المالى، دار الثقافة الجامعية، ١٩٩٨/١٩٩٧، ص٢٠١.

الفرع الأول

أثر تغير سعر الصرف على المستوى العام للأسعار

يهتم صناع السياسة فى دول العالم وخاصَة النامية منها بسعر الصرف للحد من آثار التضخم.

وفى إحدى الدراسات[١] حول أثر ارتفاع قيمة سعر الصرف للدولار الأمريكى، فإن ارتفاع ١,٥% فى سعر صرفه، أدى إلى زيادة الأسعار فى أمريكا بمقدار يتراوح بين ١ إلى ٢ نقطة مئوية.

وتؤثر أسعار الصرف على الأسعار المحلية سواء فى حالة ثبات سعر الصرف أو فى حالة رفع قيمة العملة أو تخفيضها أو فى حالة تعويم سعر الصرف وسوف نوضح تلك الحالات بإيجاز على النحو التالى:

١- حالة ثبات سعر الصرف:

(١) Dombusch (Rudiger): Exchange Rates Economics: ١٩٨٦, The Economic Journal, ٩٧, March, ١٩٨٧, P. ١٤.

ففى هذه الحالة قد تزداد الأسعار أو تنخفض بسبب عوامل ومتغيرات أخرى بخلاف تأثير سعر الصرف.

٢- حالة رفع قيمة العملة:

يؤدى رفع قيمة العملة إلى ارتفاع الأسعار المحلية وقد يؤدى إلى انخفاضها، فترتفع الأسعار المحلية فى الدول ذات العملات القوية كالدولار الأمريكى حيث أن زيادة المعروض من النقود فى أيدى الأفراد من العملات الأجنبية، فإن ذلك يؤدى إلى زيادة الأسعار المحلية فى حالة عدم قدرة الجهاز الإنتاجى على مواجهة الزيادة فى المعروض النقدى.

ومن جهة أخرى قد يؤدى رفع قيمة العملة إلى انخفاض الأسعار المحلية إذا انخفضت الصادرات بسبب ارتفاع أسعارها فينخفض الطلب الخارجى عليها مما يؤدى إلى زيادة المعروض من السلع التى لم يتم تصديرها فى السوق المحلى، مما يؤدى إلى انخفاض أسعارها.

٣- حالة خفض قيمة العملة:

تُعد حالة خفض قيمة العملة هى الأكثر شيوعًا بين الدول وخاصَّة النامية منها، فتختلف الآثار فى الدول المتقدمة عن الدول النامية.

ففى الدول المتقدمة فإن تخفيض قيمة العملة فإنه ليس بالضرورة أن يترتب عليها ارتفاع الأسعار، أما فى الدول النامية فالأثر مختلف حيث ترتفع الأسعار وبدرجة كبيرة وواضحة.

ويمكن تفسير ذلك على أساس أن الدول الصغرى لا تستطيع أن تقوم بعملية إحلال كاملة بين منتجاتها المحلية والسلع المستوردة، إما بسبب عدم مرونة جهازها الإنتاجى، أو بسبب عجزها أصلاً عن تصنيع كثير من السلع المستوردة، بعكس الدول الكبرى، التى تستطيع فعل هذا بكل سهولة ويسر[١].

٤- حالة تعويم سعر الصرف:

تختلف نتائج تعويم سعر الصرف حسب الحالة الاقتصادية للدولة، ففى الدول المتقدمة ذات العملات القوية كاليورو والدولار الأمريكى فإن التعويم يؤدى إلى شيوع الكساد.

(١) د. عاطف حسن النقلى، تعويم أسعار الصرف، دراسة تحليلية فى ضوء التجربة الحديثة للنظام النقدى الدولى، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٣، ص١٤٢.

أما التعويم لسعر الصرف فى الدول النامية ذات الاقتصاديات الضعيفة فإن ذلك يؤدى إلى شيوع التضخم.

الفرع الثانـي

أثر تغير سعر الصرف على النفقات الجارية والاستثمارية والواردات

تنقسم النفقات العامة إلى نفقات جارية ونفقات استثمارية وذلك بمسماها الحديث بدلاً من النفقات العادية وغير العادية.

حيث فقدت النفقات غير العادية أهميتها العملية، حيث أصبحت بعض النفقات غير العادية كنفقات الحروب تتكرر سنويًا وتحتل بنودًا ثابتة فى الموازنة العامة للدولة، ومن ناحية أخرى فإن التفرقة بين الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية أصبح يشوبها نوعًا من الغموض فى ظل إزدياد لجوء الدولة إلى القروض العامة والاصدار النقدى بشكل شبه دورى[١].

ومما لا شك فيه أن تغيرات سعر الصرف تلقى بظلالها على كل من النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية.

(١) د. السيد عبد المولى: المالية العامة المصرية (دراسة الاقتصاد العام المصرى)، دار النهضة العربية، ١٩٩٤، ص٩٥.

لذلك سوف نتناول هذا الفرع من خلال ثلاثة غصون على النحو التالى:

الغصن الأول: أثر تغيرات سعر الصرف على النفقات الجارية فى مصر.

الغصن الثانى: أثر تغيرات سعر الصرف على النفقات الاستثمارية فى مصر.

الغصن الثالث: أثر تغيرات سعر الصرف على الواردات فى مصر.

الغصن الأول

أثر تغيرات سعر الصرف على النفقات الجارية فى مصر

يقصد بالنفقات الجارية تلك النفقات اللازمة لتسيير المرافق العامة وإشباع الحاجات العامة الجارية، مثل رواتب الموظفين، ومستلزمات الإنتاج.... إلخ، ومثل هذه النفقات لا تسهم فى زيادة رؤوس الأموال العينية للجماعة، وإنما تبغى إشباع الحاجات العامة الجارية، ويمكن أن تشتمل هذه النفقات الجارية على نفقات إدارية واجتماعية واقتصادية، كما يمكن التمييز داخلها بين نفقات حقيقية وأخرى تحويلية[١].

(١) د. رمضان صديق محمد: المالية العامة (أصولها النظرية وتطبيقاتها المعاصرة)، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٨٩.

ونظرًا أن سعر الصرف له أثر بالغ الأهمية على كل من الأجور والتحويلات الجارية، فإننا سوف نتناول ذلك الأثر من خلال ما يلى:

أولاً: أثر سعر الصرف على الأجور.

ثانيًا: أثر سعر الصرف على التحويلات الجارية.

أولاً: أثر سعر الصرف على الأجور:

يُعد بند الأجور من أهم البنود فى النفقات الجارية حيث أنه فى تنامى مستمر باتجاه تصاعدى من الانفاق الحكومى، وهو ما يمثل ضغطًا مستمرًا على الموازنة العامة للدولة.

وتتأثر الأجور بتقلبات سعر الصرف من خلال تغير المستوى العام للأسعار ففى حالة ثبات سعر الصرف مع وجود درجة كبيرة من الانفتاح الاقتصادى فإن زيادة الأسعار تؤدى إلى زيادة الإنتاج والدخل القومى فتزداد الأجور، أما إذا كان الاعتماد على الدول الأخرى فى حدود ضيقة فغالبًا ما تتجه الأجور إلى منطقة الاستقرار.

أما فى حالة رفع الدولة لسعر الصرف فإن الأسعار تتجه من الناحية النظرية إلى الانخفاض بسبب الانكماش الاقتصادى، إلا أنه من الوجهة العملية لا يحدث ذلك

بل تتوقف الأجور عند آخر مستوى لها خاصَة فى القطاع الحكومى، أما فى القطاع الخاص فإنه من المحتمل انخفاضها ولكن بنسب ضئيلة جدًا.

وفى حالة خفض الدولة لسعر الصرف فإن الأجور ترتفع لتتناسب مع الارتفاع العام للأسعار، والسبب فى ذلك يعود إلى حدوث اتجاهات تضخمية فى نواحى الاقتصاد المختلفة[١].

ثانيًا: أثر سعر الصرف على التحويلات الجارية فى مصر:

يقصد بالنفقات التحويلية الجارية، تلك النفقات المخصصة للدعم السلعى والنفقات الخاصة بخدمة الدين العام والنفقات الخاصة بالمعاشات، وكذلك التحويلات التى تتم من الموازنة لمواجهة العجز الجارى للهيئات الخدمية وشركات القطاع العام.

وتلجأ الدول النامية ومنها مصر إلى إجراء اصلاحات اقتصادية لتخفيف العبء عن الطبقات محدودة الدخل وذلك من خلال توفير عدد من السلع الأساسية بأسعار مخفضة من خلال البطاقات التموينية، والمنافذ الجديدة مثل (منافذ وزارة الزراعة، ومنافذ القوات المسلحة، ومنافذ وزارة التموين، ومنافذ أمان، منافذ كلنا واحد..... إلخ).

(١) د. حمدى عبد العظيم: أثر سعر الصرف على الموازنة العامة فى مصر (١٩٦٠: ١٩٨٠)، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، كلية التجارة، ١٩٨٢، ص١٢٥: ١٢٨.

ويُعد الدعم الحكومى للسلع والخدمات الأساسية من أهم بنود الانفاق الحكومى فى الموازنة العامة للدولة، وتسعى الحكومة المصرية لزيادته كل عام.

ومما لا شك فيه أن تغير سعر الصرف يلعب دورًا محوريًا على النفقات الجارية، حيث يوجد علاقة ارتباط قوية بينهما.

إن تخفيض سعر الصرف للجنيه المصرى ترتب عليه زيادات متتالية فى أسعار السلع والخدمات الأساسية، مما ترتب عليه ارتفاع معدلات التضخم وتأثر بذلك معظم طبقات المجتمع وخاصَة محدودى الدخل لانخفاض دخلهم الحقيقى مما زاد من حدة الفقر فى مصر ليصل إلى نسبة ٦٢% من سكان مصر تحت خط الفقر، وذلك وفقًا لتقرير البنك الدولى.

إن ارتفاع الرقم القياسى لأسعار الصرف يؤدى إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، مما يدفع الحكومة المصرية لزيادة الدعم لحماية طبقات محدودى الدخل، مما يترتب على ذلك زيادة أعباء الموازنة العامة للدولة ويساهم فى ارتفاع العجز.

الغصن الثانى

أثر تغيرات سعر الصرف على النفقات الاستثمارية فى مصر

تتضمن النفقات الاستثمارية نوعان من النفقات:

أ- انفاق داخلى مقابل استخدام عوامل إنتاج محلية، وهذه تتأثر مباشرةً بتغيرات سعر الصرف، من خلال تأثر المستوى العام للأسعار بتلك التغيرات.

ب-الانفاق مقابل استخدام عوامل إنتاج مستوردة، وهذه تتأثر بصورة مباشرة بتغيرات سعر الصرف، حيث يتوقف هذا الأثر على نسبة المكون الأجنبى إلى إجمالى النفقات الرأسمالية أو الاستثمارية العامة[١].

ومن الملاحظ أن تخفيض سعر الصرف مع زيادة حجم الاستيراد لعوامل الإنتاج يؤدى إلى زيادة الأعباء المالية على الموازنة العامة للدولة، حيث يؤدى ذلك إلى الارتفاع العام للأسعار وبالتالى يسبب ضغوطًا على الموازنة العامة للدولة ويتفاقم العجز بالموازنة، وتتأثر الطبقات الفقيرة بذلك أكثر من غيرها.

(١) انظر فى ذات المعنى د. محمد أحمد علي الحاورى: مدى فاعلية السياسة المالية والنقدية فى معالجة عجز الموازنة العامة فى اليمن، رسالة دكتوراه، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، ١٩٩٨، ص١٥٦.

الغصن الثالث

أثر تغير سعر الصرف على الواردات فى مصر

بالنظر إلى سياسة سعر الصرف فى الدول النامية ومنها مصر فإنها دائمًا تتجه نحو الانخفاض، مما ترك ذلك أثرًا واضحًا على مستوى الواردات عن طريق التأثير على الطلب عليها وعلى العملات الأجنبية المتاحة لتمويل تلك الواردات، حيث أن حجم الواردات يتأثر بحجم طلب أفراد المجتمع عليها بعد أخذ أسعار الصرف فى الحسبان عند اتخاذ قرار الطلب على تلك الواردات.

إن ارتفاع أسعار الواردات وانخفاض القوة الشرائية بسبب انخفاض قيمة العملة يؤدى إلى انخفاض كمية الواردات، حيث تتأثر بالدخل الحقيقى المتاح لأفراد المجتمع، ونسبة الاستهلاك المطلوبة مقارنًة بالدخل المتاح والقيمة الحقيقية للسلع المستوردة.

أما بالنسبة للسلع الإنتاجية فإن تخفيض قيمة العملة يؤثر على أوجه الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية كافة.

المطلب الثانى

أثر تحرير سعر الصرف على الإيرادات العامة فى مصر

تُعد الإيرادات العامة الوسيلة المالية التى من خلالها تستطيع الدولة تأمين الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها العامة فهى من أهم الأدوات التى تؤثر فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أهداف الدولة.

كما أنها الوسيلة التى تتحدد بمقتضيات الغاية منها وطبقًا للاعتبارات الواقعية التى تسود الجماعة بأسرها[١].

ويُعد سعر الصرف أحد المتغيرات المؤثرة على الاقتصاد بصورة عامة وعلى الإيرادات العامة بصورة خاصة.

ويقصد بالإيرادات العامة فى الموازنة العامة للدولة تلك الإيرادات الدورية التى تتكرر خلال العام الواحد، وتتنوع الإيرادات العامة على النحو التالى:

أ- الإيرادات السيادية كالرسوم والضرائب.

ب- إيرادات الأوراق المالية.

---

(١) د. عادل أحمد حشيش: اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص١٣٣.

ج- الإيرادات الجارية الخدمية.

د- إيرادات النشاط الجارى.

هـ-الإعانات التى تتلقاها الدولة من مصادر داخلية وخارجية.

و- فوائد القروض التى تمنحها فى الداخل والخارج.

ز- إيرادات حقوق التصدير ورسوم تراخيص الاستيراد.

ويلعب سعر الصرف دورًا مؤثرًا على الإيرادات العامة فى مصر لذلك سوف نتناول هذا المطلب من خلال فرعين على النحو التالى:

الفرع الأول: أثر سعر الصرف على الإيرادات الجارية المتعلقة بالمعاملات المحلية.

الفرع الثانى: أثر سعر الصرف على الإيرادات الجارية المتعلقة بالمعاملات الأجنبية.

الفرع الأول

أثر سعر الصرف على الإيرادات الجارية المتعلقة بالمعاملات المحلية

تتمثل الإيرادات الجارية المتعلقة بالمعاملات المحلية فى ما تتحصل عليه الدولة من الضرائب بكافة أنواعها، والرسوم، وفوائد القروض المحلية المحصلة من الممولين، والإعانات الممنوحة من المواطنين إلى الخزانة العامة للدولة كصندوق تحيا مصر.

ويؤثر تغير سعر الصرف على تلك الإيرادات بطريقة غير مباشرة من خلال تأثيرها على الأسعار والدخول والأرباح والفائدة وعوائد الاستثمارات فعندما تنخفض قيمة العملة المحلية فإن ذلك من شأنه ارتفاع قيمة واردات المواد الأولية مقومة بالعملات الأجنبية، ويترتب على ذلك ارتفاع قيمة المنتج النهائى فترتفع الأسعار، وفى ظل ثبات الدخول الحقيقية فإن ذلك بالتبعية يؤدى إلى التضخم.

الفـرع الثانــى

أثر سعر الصرف على الإيرادات الجارية المتعلقة بالمعاملات الأجنبية

تتمثل الإيرادات الجاريـة المتعلقة بالمعـاملات الأجنبيـة فـى الضـرائب الجمركيـة وإيرادات حقوق التصدير، وإيرادات فوائد القروض الممنوحة للأجانب وإيرادات الأوراق المالية الخارجية، وكذلك الإعانات التى يتم منحها للدولة من الخارج.

وتتأثر تلك الإيرادات بالتغيرات التى تطرأ على سعر الصرف:

- فعند اتباع سياسة ثبات سعر الصرف فإن ذلك لا يترتب عليه أي أثر على تلـك الإيـرادات، وإذا وجـد تـأثير فيكـون مـن مصـادر أخـرى بخـلاف سـعر الصـرف، كالأثـار المترتبـة علـى مرونـة الطلـب والعـرض السـعرية والدخليـة، وكالتغير فى حجم الإنتاج، وكذلك التغير فى الأسعار العالمية.
- وعند اتباع سياسة رفع قيمة العملة المحلية، فإن قيمة الواردات سوف تنخفض وينخفض معها قيمة الضرائب الجمركية على تلك الواردات، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى دون تغير كسعر الضريبة الجمركية.

- وعند اتباع سياسة خفض قيمة العملة المحلية، فإن ما تم ذكره فى رفع قيمة العملة ينطبق ولكن بصورة عكسية.

المطلب الثالث

عجز الموازنة العامة وفقًا للنظرية الاقتصادية

تعانى معظم الدول وخاصَة النامية منها لعجز فى الموازنة العامة والذى يُعد انعكاسًا لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، وبمعنى آخر هو مقدار ما تنفقه الحكومة كل عام بما يفوق ما تفرضه من ضرائب ورسوم وإيرادات تحصل عليها.

ويُعد الاقتصاد المصرى من أهم اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز بالتنوع إذ تشارك قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات بنسب متفاوته فى المساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى.

إلا أن عجز الموازنة العامة أصبح ظاهرة تعانى منه اقتصاديات دول العالم سواء كانت دول نامية أو متقدمة على حد سواء، وقد ظهرت مفاهيم عديدة توضح مفهوم عجز الموازنة العامة نذكر منها:

- تعريف: ماريو بليجير[١] (عرف ماريو عجز الموازنة العامة بأنه الفرق بين إجمالى النفقات والإيرادات الحكومية باستثناء المديونية).
- تعريف: ديفيد روزن[٢] (عرف ديفيد عجز الموازنة العامة بأنه مقدار ما تنفقه الحكومة كل عام بما يزيد عن ما تفرضه من ضرائب ورسوم وإيرادات تتحصل عليها).

ويتضح من التعاريف سالفة الذكر بأنه عجز الموازنة العامة يُعد انعكاسًا لعدم قدرة الإيرادات العامة على مواجهة النفقات العامة.

ومما هو جدير بالذكر بأن هناك لبس بين بعض المفاهيم التى تستخدم فى عجز الموازنة العامة ومنها:

١- مفهومى عجز الموازنة العامة، والدين العام:

فعجز الموازنة العامة يعد تدفقًا بمعنى أنه دين جديد يطرأ عندما لا تغطى الإيرادات العامة النفقات العامة خلال مدة زمنية معينة غالبًا سنة واحدة.

---

(١) ماريو بليجير، أورين لشيستى، كيف يقاس العجز المالى، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر ١٩٩٢.

(٢) David Rosen (Understanding The Federal Debt and Deficit) Federal Reserve Bank of Newgork, ١٩٩٤, p. ١.

أما الدين العام فهو يمثل رصيد مديونية الدولة عن عدة سنوات وليس سنة واحدة فقط ويتمثل الدين العام من شقين:

أ- **الدين الداخلى:** هو ما تحصل عليه الدولة من قروض داخلية.

ب-**الدين الخارجى:** هو ما تحصل عليه الدولة من قروض خارجية سواء من دول أخرى أو مؤسسات مالية عالمية كصندوق النقد الدولى، والبنك الدولى.

فالديون الخارجية التى تحصل عليها الدولة من الدول الأخرى فهى ديون واجبة السداد وما ينتج عنها من فوائد، وذلك عكس المنح التى تحصل عليها الدولة من الدول الأخرى فلا يكون هناك التزام بالسداد.

أنواع العجز فى الموازنة العامة للدولة:

يتنوع العجز فى الموازنة العامة للدولة وفقًا لنوعه حيث يوجد عدة أنواع لعجز الموازنة العامة نوضحها على النحو التالى:

أولاً: العجز المقصود.

ثانيًا: العجز المؤقت (الدورى).

ثالثًا: العجز المتراكم.

رابعًا: العجز الهيكلى.

خامسًا: عجز الضعف وعجز القوة.

وسوف نوضح بشكل موجز لتلك الأنواع على النحو التالى:

أولاً: العجز المقصود:

ويُعد العجز المقصود هو عجز منظم وهو من أهم أنواع العجز فى الموازنة العامة للدولة، ويحدث هذا العجز عندما يتعرض اقتصاد الدولة إلى إحدى الأزمات.

ففى حالة الكساد بسبب انخفاض الطلب الكلى الفعال وانخفاض القوة الشرائية للسلع والخدمات فتكون الحكومة أمامها ثلاثة اختيارات وهى: خفض الضرائب أو زيادة الانفاق العام أو كلاهما معًا ومع اختيار الدولة لإحدى هذه الخيارات يؤدى ذلك إلى حدوث عجز فى الموازنة العامة للدولة بشكل مقصود.

ولقد تبنى كنز نظرية العجز المقصود، حيث ورد فى نتائج نظريته بأنه يجب على الحكومة زيادة الطلب الفعال من أجل تحريك الاقتصاد مرة أخرى وتعد سياسة العجز المقصود ناجحة فى اقتصاديات الدول المتقدمة أكثر من الدول النامية حيث لنجاح تلك السياسة يجب توافر عدة شروط أبرزها ما يلى:

أ- تمتع الدولة بمرونة عالية فى الجهاز الإنتاجى.

ب- وجود موارد طبيعية متوفرة للاستغلال مع وجود رؤوس أموال إنتاجية.

ج- يجب أن يترتب على زيادة الطلب الكلى زيادة فى الدخل الحقيقى دون ممارسة أي تأثيرات على المستوى العام للأسعار.

ثانيًا: العجز المؤقت الدورى:

يرتبط العجز المؤقت بالتقلبات الاقتصادية، فالعجز المؤقت يحدث بسبب الانكماش للموارد العامة المحصلة نتيجة انخفاض الدخل القومى، ويجب على الدولة أن تتبع سياسة مالية دقيقة لمعالجة آثار هذا العجز عن طريق تخفيض الانفاق الحكومى أو زيادة الإيرادات العامة بكافة صورها أو إتباع كلاً منهما[١].

(١) David Stager (Macro Economics – Analysis And Condian Policy seventh Edition, Batter Worths, Tornto, ١٩٩٠, p. ٢٢٤.

ثالثًا: العجز المتراكم:

يُعد العجز المتراكم عجزًا طبيعيًا فى أوقات الأزمات، ولا يمثل تواجده وتراكمه عدة سنوات لأنه عند حدوث الإزدهار سوف تزداد الإيرادات من الضرائب والرسوم وبالتالى تستطيع الدولة من تغطية العجز المتراكم من السنوات السابقة[١].

رابعًا: العجز الهيكلى:

يتمثل العجز الهيكلى فى وجود خلل فى هيكل الاقتصاد القومى بحيث يكون من الصعب القضاء على هذا العجز، فلا تغطى الإيرادات العامة النفقات العامة بصفة مستديمة.

إلا أنه من الممكن أن يتم الاستعانة بالعوامل التالية للتخفيف من حدة العجز الهيكلى على النحو التالى[٢]:

أ- تخفيض النفقات العامة:

(١) د. عادل أحمد حشيش: أصول المالية العامة، دراسة تحليلية لأصول الفن المالى لمالية الاقتصاد العام، مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٨٣، ص٣٣٩.

(٢) د. عادل أحمد حشيش: أصول المالية العامة، المرجع السابق، ص٣٩٧.

ويتمثل تخفيض النفقات العامة فى تخفيض الانفاق الحكومى بشرط أن لا يتم هذا التخفيض بطريقة عشوائية، فيجب أن يكون التخفيض موجه للمؤسسات قليلة الإنتاجية، وتوجيه الانفاق العام للمشروعات عالية الإنتاجية.

ب-زيادة الإيرادات العامة:

تُعد تلك الوسيلة نتيجة طبيعية لتوجيه الانفاق العام للمشروعات عالية الإنتاجية، حيث يترتب على زيادة الإنتاج زيادة الدخل القومى.

خامسًا: عجز الضعف وعجز القوة:

يُعد عجز الضعف: هو عدم قدرة الدولة على إدارة الاقتصاد الوطنى فى تحقيق الإيرادات العامة لتيسير النشاط الاقتصادى، وقيامها بالانفاق العام غير المدروس.

أما عجز القوة: فهو ناجم عن المساعدات التى تقدمها الدولة فى شكل منح وإعانات اجتماعية واقتصادية للطبقات محدودة الدخل، وكذلك العمل على رفع معدلات النمو فى القطاعات الاقتصادية[١].

(١) جيمس جوارتينى وريجارد أستروب: الاقتصاد الكلى الاختيار العام والخاص، دار المريخ للنشر الرياضى، ١٩٨٨، ص٣٤٠.

المبحث الثانـي

أثر تحرير سعر الصرف على السياسات الاقتصادية

تهدف سياسة تحرير سعر الصرف إلى تحقيق السياسة العامة للدولة والتى يأتى فى مقدمتها الوصول إلى التنمية الاقتصادية المستدامة، والمساهمة فى إعادة توزيع الدخل، وتحقيق الاستقرار الاقتصادى.

وفى ضوء ما تقدم فسوف نتناول هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب على النحو التالى:

المطلب الأول: العوامل المؤثرة فى تحديد سعر الصرف.

المطلب الثانى: أثر سياسة سعر الصرف فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى وتخصيص الموارد.

المطلب الثالث: أثر تحرير سعر الصرف على السياسات الاقتصادية.

المطلـب الأول

العوامل المؤثرة فى تحديد سعر الصرف

توجد عدة عوامل رئيسية تؤثر فى سعر الصرف وهى كما يلى:

١- مستويات الأسعار النسبية.

٢- التعريفات الجمركية والحصص.

٣- تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية.

وسوف نتناول بالايضاح لتلك العوامل مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها دون تغيير.

١- مستويات الأسعار النسبية:

أنه وفقًا لنظرية تعادل القوة الشرائية فإنه فى حالة ارتفاع أسعار السلع المحلية (مع بقاء أسعار السلع الأجنبية ثابتة) فإنه يترتب على ذلك انخفاض الطلب على السلع المحلية ويتجه سعر العملة المحلية نحو الانخفاض.

وعلى العكس فإذا ارتفعت أسعار السلع الأجنبية مع انخفاض السعر النسبى للسلع المحلية، فيترتب على ذلك زيادة الطلب على السلع المحلية ويتجه سعر العملة المحلية نحو الارتفاع.

٢- التعريفات الجمركية والحصص:

تُعد الحواجز على التجارة الحرة كالتعريفات الجمركية على السلع المستوردة، وكذلك الحصص كالقيود التى تفرض على كميات السلع المستوردة فإن ذلك من شأنه التأثير على سعر الصرف، فالدولة التى تفرض تعريفة جمركية على وارداتها أو تحدد حصص على السلع المستوردة فإن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى زيادة الطلب على المنتج المحلى، وبالتالى يتجه سعر الصرف المحلى نحو الارتفاع خلال الأجل الطويل.

٣- تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية:

أن زيادة طلب دولة معينة على سلع دولة أخرى فإن ذلك يترتب عليه ارتفاع قيمة عملة الدولة الأخيرة المصدرة فى الأجل الطويل، وتنخفض قيمة عملة الدولة الأولى المستوردة أيضًا فى الأجل الطويل.

ويمكن القول بأنه إذا أدى عامل من العوامل سالفة الذكر إلى زيادة الطلب على السلع المحلية مقارنًة بالسلع الأجنبية، فإن ذلك يترتب عليه ارتفاع قيمة العملة المحلية، والعكس صحيح، فإذا انخفض الطلب على السلع المحلية مقارنًة بالسلع الأجنبة، فإن ذلك يؤدى إلى انخفاض قيمة العملة المحلية.

وبالإضافة إلى العوامل سالفة الذكر، يوجد أيضًا عوامل فنية تؤثر فى سعر الصرف حيث أن ظاهرة تخفيض قيمة العملة فى الكثير من الدول فى الآونة الأخيرة[١] **يجعلنا التوقف لدراسة العوامل الفنية المؤثرة فى سعر الصرف وسوف نوضحها على النحو التالى:**

١- القدرة التفاوضية للمتعاملين:

تُعد القدرة التفاوضية للمتعاملين وخبراتهم بسوق أسعار العملات على جانب كبير من الأهمية فى تحديد اتجاه أسعار العملات، وفى ضوء ذلك يتخذون قراراتهم نحو ما يعرضون من أسعار للعملات مما يؤثر على اتجاه الأسعار فى الأسواق.

٢- المعلومات الاقتصادية والتصريحات الرسمية:

(١) International Monetary Fund World Economic Out Look, Advancing Structural Reforms, op. cit, p. ١٢

تلعب المعلومات الاقتصادية والتصريحات الرسمية دورًا مؤثرًا على سعر الصرف، فوفقًا للمعلومات الاقتصادية يتأثر سوق العملات بحسب نوعية المعلومات الاقتصادية، فالمعلومات السيئة تؤثر بشكل أسرع من المعلومات الجيدة، ولا يكون المتعاملين فى السوق على درجة واحدة من التأثر بالمعلومة، حيث يتوقف الأمر على تحليل كل متعامل فى السوق على درجة تحليلية للمعلومة الاقتصادية والتصريحات الرسمية.

٣- مدى تأثير الأسواق المالية على حركة رؤوس الأموال:

أن كافة الأسواق المالية سواء كانت أسواق النقد أو أسواق الصرف أو أسواق رأس المال فإنها جميعًا ذات تأثير تبادلى فيما بينهم، فإذا حدث تغير فى أسواق الأسهم على سبيل المثال فى دولة معينة، فإن ذلك يؤثر على حركة الأموال وزيادة العرض أو الطلب على عملات معينة.

المطلـب الثانـى

أثر سياسة سعر الصرف فى تحقيق

الاستقرار الاقتصادى وتخصيص الموارد

تهدف سياسة سعر الصرف إلى تحقيق السياسة العامة للدولة والتى يأتى على رأسها تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، والمساهمة فى إعادة توزيع الدخل، وتحقيق الاستقرار الاقتصادى وذلك من خلال ما يلى:

١- أثر سياسة سعر الصرف فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى:

يُعد الاستقرار الاقتصادى من أهم الأهداف التى تسعى إليها الدول وخاصًة الدول النامية ومنها مصر، لذلك تسعى الدول إلى تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم، وتحقيق أقصى طاقة إنتاجية فى ضوء الموارد الاقتصادية المتاحة. ومن أهم صور التوازن الاقتصادى، التوازن بين الطلب الكلى والعرض الكلى، والتوازن بين الصادرات والواردات الذى يساهم فى توازن الميزان التجارى وبالتالى توازن ميزان المدفوعات، وكذلك توازن النفقات والإيرادات العامة لتلاشى عجز الموازنة العامة.

٢- أثر سياسة سعر الصرف فى تخصيص الموارد:

يقصد بتخصيص الموارد بتوزيعها على القطاعات الاقتصادية وتكمن مشكلة تخصيص الموارد فى ندرتها حيث يتم المفاضلة بين القطاعات الاقتصادية عند تخصيص الموارد، وتفضيل قطاع اقتصادى عن قطاع اقتصادى آخر، وبالتالى يتم التضحية بقطاع اقتصادى معين مقابل اختيار قطاع اقتصادى آخر يتم توجيه الموارد لصالحه، حيث يستطيع القطاع الذى تم اختياره لتوجيه الموارد إليه فى إشباع الحاجات التى يفضلها أفراد المجتمع.

ويلعب سعر الصرف دورًا محوريًا فى الاستفادة من الموارد، حيث يجعل الاقتصاد الوطنى أكثر تنافسية فى تحويل السلع المحلية إلى سلع دولية عن طريق التصدير، وفى المقابل يقل حجم السلع المستوردة.

كما أن تغيير سعر الصرف الحقيقى يساهم فى إعادة تخصيص الموارد فى أسواق عوامل الإنتاج، حيث أن تخفيضها يؤدى إلى زيادة استخدام عنصرى العمل ورأس المال فى قطاع التصدير.

٣- أثر سياسة سعر الصرف فى إعادة توزيع الدخل:

يتأثر توزيع الدخل بملكية عوامل الإنتاج، وقد يكون توزيع الدخل بين الأفراد بشكل غير عادل من وجهة نظر المجتمع، ولذلك تسعى حكومات الدول وخاصًة النامية منها على إعادة توزيع الدخل بهدف تقليل الفجوات بين أفراد المجتمع، ولسعر الصرف دورًا مؤثرًا فى توزيع الدخل بين طبقات المجتمع.

فعند انخفاض سعر الصرف تزداد القدرة التنافسية للصادرات نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقى فتزداد الإيرادات وبالتالى تزداد الأرباح لأصحاب رؤوس الأموال، وتنخفض القدرة الشرائية لأفراد المجتمع.

وفى حالة ارتفاع سعر الصرف الحقيقى فإن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور فى الوقت الذى تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة فى إنتاج السلع المخصصة للتصدير، فتنخفض استثماراتها ويلجأ أصحاب القرارات الاقتصادية فى الدولة لمعالجة ذلك إلى اعتماد عدة أسعار للصرف مثل سعر صرف للصادرات، وسعر صرف للواردات.

المطلـب الثالـث

أثر تحرير سعر الصرف على السياسات الاقتصادية

تشـمل السياسـة الاقتصـادية علـى مجموعـة مـن السياسـات كالسياسـة الماليـة والنقدية، وسياسة سعر الصرف بهدف تحقيق التوازن الاقتصادى وكل سياسة تتميز عن السياسة الأخرى، كما تؤثر كل سياسة فى نتائج السياسات الأخرى ولذلك سوف نتناول هذا المطلب من خلال الفروع الثلاثة التالية:

الفرع الأول: أثر سعر الصرف على السياسة النقدية.

الفرع الثانى: أثر سعر الصرف على السياسة المالية.

الفرع الثالث: أثر سعر الصرف على السياسة التجارية.

الفـرع الأول

أثر سعر الصرف على السياسة النقدية

تلعب السياسة النقدية دورًا على جانب كبير من الأهمية فى أسعار الصرف وذلك من خلال عاملين أساسيين وهما معدلات نمو الناتج الحقيقى، وأسعار الفائدة

الحقيقية، حيث يتأثر هذان العاملان بتغيرات الأسعار فى الأسواق، فيؤدى ذلك إلى مجموعة من التأثيرات بين السياسة النقدية والمستوى العام للأسعار، فيتأثر بها العاملان سالفى الذكر وبالتالى يتأثر أسعار الصرف الأجنبى.

وتهتم السياسة النقدية بتنظيم كمية النقود الموجودة فى الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال تحقيق التوازن الداخلى والخارجى[١].

ومما هو جدير بالذكر أن السياسة النقدية التوسعية غالبًا ما تؤدى إلى الارتفاع العام لمستوى الأسعار، مما يترتب عليه انخفاض فى معدلات نمو الناتج الحقيقى، وينعكس الأمر كذلك على معدلات أسعار الفائدة الحقيقية والذى تدهور بشكل ملحوظ، وفى ظل تلك الحالات تزداد الواردات وتنخفض الصادرات، وتنخفض تدفقات رؤوس الأموال بشكل واضح، حيث تتصاعد موجات التضخم فتؤدى إلى هروب رؤوس الأموال للخارج للبحث عن فرص تحقيق ربحية أفضل ويترتب على ما سبق انخفاض قيمة سعر الصرف للعملة المحلية وذلك فى الأجل القصير.

وبالمقابل فإن السياسة النقدية الانكماشية فإنها تؤثر على المستوى العام للأسعار بالانخفاض ويترتب على ذلك ارتفاع كل من الناتج الحقيقى وسعر الفائدة

(١) د. مجيد ضياء: الاقتصاد النقدى، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، ١٩٩٨، ص٤٣.

الحقيقى فترتفع الصادرات وتقل الواردات، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية للداخل فيزداد الطلب على العملة المحلية فترتفع قيمتها.

أن السياسة النقدية تستطيع التدخل فى سوق الصرف الأجنبى من خلال ما يلى:

أ- شراء وبيع السندات فى سوق الصرف وذلك بهدف الاحتفاظ بكمية مناسبة من الاحتياطيات النقدية الدولية.

ب-التأثير فى أسعار الفائدة الحقيقية لتحقيق الاستقرار الاقتصادى وخاصَة فى سوق الصرف.

ج- فرض قيود على حركة رؤوس الأموال الدولية لتفادى الضغوط قصيرة الأجل على أسعار الصرف، وكذلك تعديل الضغوط طويلة الأجل فى حالة ضعف العملة المحلية.

الفـرع الثانــي

أثر سعر الصرف على السياسة المالية

تؤثر السياسة المالية على الانفاق الحكومى الصافى بشكل مباشر، والمتمثل فى الفرق بين الإيرادات الحكومية والانفاق الحكومى.

أن تغير الانفاق الصافى بالزيادة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها دون تغير فإن ذلك يؤدى إلى التغير فى الطلب الإجمالى مما يؤثر على أسعار السلع والخدمات بمعدلات كبيرة.

كما أن زيادة الطلب يؤدى إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات بسبب توجيه جزءً منها للاستهلاك المحلى، وهذا يؤدى إلى التأثير السلبى على قيمة العملة الوطنية فتنخفض قيمتها.

ومن الملاحظ أن التغير فى الانفاق الحكومى الصافى يؤدى إلى التأثير فى الميزانية العامة للدولة وهو ما ينعكس على كميات النقود وعلى أسعار الفائدة وبالتالى يؤثر على الاستثمار وعلى المستوى العام لأسعار السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالى تتأثر قيمة العملة فتتغير أسعار الصرف.

ويشكل عنصر الزمن أهمية كبيرة فى التوسع المالى على النحو التالى:

أ- **فى الأجل القصير:** فإنه يمكن التوسع المالى أن يتم بشكل كبير فى الاقتصاد المفتوح مع سعر صرف ثابت.

ب- **فى الأجل الطويل:** فإنه يمكن التوسع المالى أن يؤدى إلى زيادة الطلب الإجمالى وبالتالى يتم رفع مستوى الأسعار والأجور ويترتب على ذلك انخفاض المخزون النقدى الحقيقى ويرفع أسعار الفائدة فينخفض الطلب على الاستهلاك والاستثمار الخاص.

وبالتالى فإن السياسة المالية لها عظيم الأثر فى الاقتصاد المفتوح فى الأجل القصير مقارنة بالاقتصاد المغلق.

الفـرع الثالـث

أثر سعر الصرف على السياسة التجارية

هناك نوعان من السياسات التجارية هما سياسة حرية التجارة، وسياسة حماية التجارة.

فسياسة حرية التجارة تعمل على إلغاء القيود الكمية والتعريفات الجمركية والمحددات الإدارية على التجارة الخارجية عكس سياسة حماية التجارة التى تفرض تلك القيود.

وتؤدى سياسة حماية التجارة أحيانًا إلى نتائج غير مرغوب فيها، حيث يُفرض على المستهلكين منتجات محلية بمستويات متدنية وبأسعار مرتفعة مما يدفع المستهلكين إلى اللجوء إلى السلع المستوردة سواء كانت تلك المنتجات المستوردة دخلت إلى البلاد بطريقة مشروعة أو غير مشروعة قانونًا، فتظهر الأسواق الموازية وبالتالى ظهور سعر الصرف الموازى ويعتمد تأثير ذلك على مدى أهمية تلك السلعة للمستهلكين.

ويتم استخدام أسعار الصرف فى الحماية عن طريق تثبيت سعر الصرف بقيمة منخفضة عن سعره الحقيقى مما يؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة للمواطنين وانخفاض أسعار السلع المصدرة للأجانب ويترتب على ذلك انخفاض الواردات وزيادة الصادرات مما يؤدى إلى ظهور الأسواق السوداء للصرف الأجنبى فتتدهور قيمة العملة المحلية.

المبحث الثالث

أثر تحرير سعر الصرف على بعض المؤشرات الاقتصادية

كان سابقًا فى ظل نظام الذهب، كانت أسعار الصرف للعملات تتحدد عن طريق العلاقة بين محتوى الذهب لعملة دولة معينة مقارنًة بعملات الدول الأخرى، وكانت أسعار الصرف تتمتع بقدر كبير من الثبات، فتقلباتها كانت تتم فى نطاق ضيق للغاية فى دخول وخروج الذهب، وهذا الاستقرار النسبى فى أسعار الصرف كان يحقق استقرارًا فى المعاملات النقدية الدولية.

ومع توقف التعامل بالذهب فى العلاقات التجارية الدولية، فإن سعر الصرف أصبح يتحدد بناءً على ظروف العرض والطلب.

وسوف نتناول هذا المبحث من خلال ستة مطالب على النحو التالى:

المطلب الأول: أثر تحرير سعر الصرف على التضخم ومعدل الفائدة.

المطلب الثانى: أثر تحرير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، وحجم الاحتياطى الأجنبى.

المطلب الثالث: أثر تحرير سعر الصرف على الصادرات والواردات.

المطلب الرابع: أثر تحرير سعر الصرف على الميزان التجارى.

المطلب الخامس: أثر تحرير سعر الصرف على الاستثمارات الأجنبية.

المطلب السادس: أثر تحرير سعر الصرف على حجم الدين العام.

المطلب الأول

أثر تحرير سعر الصرف على التضخم ومعدل الفائدة

يلعب تحرير سعر الصرف دورًا مؤثرًا على التضخم ومعدل الفائدة ولذلك سوف نتناول تلك الآثار بإيجاز من خلال فرعين على النحو التالى:

الفرع الأول: أثر تحرير سعر الصرف على التضخم.

الفرع الثانى: أثر تحرير سعر الصرف على معدل الفائدة.

الفرع الأول

أثر تحرير سعر الصرف على التضخم

أن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم تستند إلى نظرية تعادل القوة الشرائية التى صاغها فى البداية العالم الاقتصادى ديفيد ريكاردو (١٧٧٢: ١٨٢٣) ثم قام

بتطويرها الاقتصادى السويدى غوستان كاسل والذى أوضح أن قيمة العملة تتحدد على أساس قدرتها الشرائية، وبالتالى فإن سعر الصرف التوازنى يجب أن يعبر عن تساوى القدرة الشرائية الحقيقية للعملتين المعنيتين، وتشير الأدلة التجريبية المتاحة إلى أن البلدان ذات أنظمة أسعار الصرف المرنة تشهد تضخما أعلى من البلدان ذات أنظمة سعر الصرف الثابتة[١].

وبالرغم من أهمية هذا الرأى الذى أثبت قدرة على درجة كبيرة من الأهمية إلا أنه شابه بعض العيوب نوضحها على النحو التالى:

١- تم التركيز على نظرية تعادل القوة الشرائية والتى بها بعض القصور حيث افترضت النظرية فروض غير واقعية، مثل فرض توفر منافسة حرة وكاملة فى الاقتصاد الدولى وعدم وجود تكاليف للنقل وعدم وجود جمارك ويعد ذلك بعيدًا عن الواقع فى رأينا الشخصى.

(١) د. أحمد عزت محمود المتولى: أثر التضخم على سعر الصرف التوازنى للجنيه فى الفترة ما بين ٢٠٠٠: ٢٠١٩ المركز الديمقراطى العربى للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية.

٢- هناك بعض عوامل على درجة كبيرة من الأهمية أهمها معدلات الفائدة والأحداث السياسية والاقتصادية والتى تتدخل فى تحديد سعر الصرف على المدى القصير.

٣- هناك علاقة وثيقة بين أسعار الصرف والمؤشرات الاقتصادية وعلى رأسها التأثير على معدلات التضخم[١].

الفرع الثانــي

أثر تحرير سعر الصرف على معدل الفائدة

يُعد معدل الفائدة ذات أثر على سعر الصرف، حيث يتمثل الفرق بين معدل الفائدة فى دولة معينة وباقى الدول الأخرى يساوى معدل ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة فى المستقبل، بمعنى لو كان معدل الفائدة على العملة لدولة (س) أكبر من المعدل المطبق على عملة الدولة (ص)، فإن الدولة الأخيرة (ص) سوف تتحسن بالمقارنة بالدولة (س) حتى يتم إلغاء فروقات الفائدة بفروقات سعر الصرف.

(١) ماهر حسن محمد محمد: تأثير تغير سعر الصرف على الصادرات والواردات فى مصر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ٢٠١٨م/١٤٣٩هـ.

ولذلك يُعد سعر الصرف الآجل أفضل وسيلة للتنبؤ بأسعار الصرف سواء بالارتفاع أو الانخفاض.

وللتنبؤ بالتغيرات المرتقبة لسعر الصرف، فإنه يجب ملاحظة ومراقبة مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالحسابات الخارجية وهى كالتالى:

١- يجب مراقبة معدل ارتفاع وانخفاض الاحتياطيات الرسمية للدولة.

٢- يجب متابعة معدل تغطية الصادرات والواردات.

٣- يجب ملاحظة معدل زيادة عرض النقود.

٤- يجب مراقبة معدل الصادرات وتنوعها.

٥- يجب معرفة معدل حزمة الدين.

المطلـب الثانـى

أثر تحرير سعر الصرف على ميزان المدفوعات

وحجم الاحتياطى الأجنبى

تؤثر أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، كما تؤثر على حجم الاحتياطى الأجنبى، وسوف نوضح بإيجاز هذه التأثيرات من خلال فرعين على النحو التالى:

الفرع الأول: أثر تحرير سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

الفرع الثانى: أثر تحرير سعر الصرف على حجم الاحتياطى الأجنبى.

الفـرع الأول

أثر تحرير سعر الصرف على ميزان المدفوعات

تعتبر أرصدة ميزان المدفوعات من أهم العوامل المفسرة لتغير سعر الصرف فى المدة المتوسط، فحدوث عجز فى الميزان التجارى يؤدى إلى انخفاض سعر الصرف.

ويلعب التضخم ومعدلات الفائدة دورًا محوريًا فى تحديد سعر الصرف، فمن الملاحظ أن الدولة التى تعانى من معدل تضخم مرتفع فإنها تجد صعوبة فى تصدير

إنتاجها إلى الدول الأخرى، فيتأثر الميزان التجارى بالسلب والعكس صحيح فى حالة معدل التضخم المنخفض.

كما أن سعر الفائدة هى التى تتحكم فى حركة تدفق رؤوس الأموال فى المدى القصير والطويل.

الفرع الثانى

أثر تحرير سعر الصرف على حجم الاحتياطى الأجنبى

يسعى البنك المركزى المصرى من سياسة تحرير سعر الصرف إلى زيادة الاحتياطى النقدى حيث يُعد الاحتياطى النقدى بمثابة الحماية للعملة المصرية. واستقرار سعر الصرف وكذلك استقرار الجهاز المالى والمصرفى من خلال تحقيق الحجم الأمثل من الاحتياجات النقدية الأجنبية والمتمثلة فى الموجودات من الذهب والنقد الأجنبى لتزويد الاقتصاد الوطنى لأي دولة بتأمين داخلى ضد الأزمات الداخلية والخارجية[١].

(١) د. خالد عبد الوهاب الباجورى: تأثير الفروق فى أسعار صرف الجنيه المصرى على الاقتصاد المصرى، اتحاد الغرف العربية، أكتوبر ٢٠١٦، ص٢٧.

أن زيادة الاحتياطيات من النقد الأجنبى والمتمثلة فى الصادرات وتحويلات العاملين فى الخارج والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة فى الدولة تجنب الدولة العديد من السياسات الاجتماعية والاقتصادية غير المرغوب فيها. ووفقًا لتقارير البنك المركزى المصرى فإن الاحتياطيات من النقد الأجنبى تتجه نحو الزيادة فبمقارنة الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ والتى بلغ فيها الاحتياطى النقدى الأجنبى نحو ١٥,٢ مليار دولار، والفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ والتى بلغ فيها الاحتياطى النقدى الأجنبى لنحو ٣٨,٢ مليار دولار[١]، مما يعنى أن الدولة المصرية تخطو خطى صحيحة نحو الاصلاح الاقتصادى والاستقرار المالى.

(١) تقرير البنك المركزى المصرى السنوى أعداد مختلفة.

المطلب الثالث

أثر تحرير سعر الصرف على الصادرات والواردات

تُعد تقلبات سعر الصرف ذات أثر على تدفق التجارة العالمية بين الدول، ولقد أوضحت إحدى الدراسات[١] أن هناك تأثير سلبى لسعر الصرف على التجارة العالمية خاصًة فى بعض القطاعات الصناعية.

وبالرغم من أهمية الدارسة سالفة الذكر إلا أنه من الصعوبة بمكان أن يتم تعميم نتائجها حيث اعتمدت تلك الدراسة على بيانات وفترة معينة، ومقاييس محددة، وكل ما سبق متباين وليس ثابتًا، وبالتالى لا يمكن اعتمادها كأساس ثابت، فقد تصلح فى دولة معينة، وقد لا تصلح فى العديد من الدول الأخرى.

ومما هو جدير بالذكر أن الدول الصناعية لا تتأثر بسعر الصرف حيث أنها تبيع صادراتها بعملتها المحلية، بينما يختلف الوضع فى الدول النامية.

---

(١) Sauer (Christine), Bohara (ALOK K): Exchange Rate Volatility and Exports, Regional Differences between Developing and Industrialized Countries, Review of International Economics, g (١), ٢٠٠١, pp. ١٣٣-١٥٢.

أن تقلبات سعر الصرف تؤدى إلى وجود بيئة غير مواتية للتجارة العالمية. فسعر الصرف له أهمية كبيرة خاصَة فى الدول التى لها علاقات مع الخارج سواء تم ذلك فى صورة استيراد سلع أساسية أو كمالية، وفى مجتمع يخضع لقواعد واتفاقيات دولية[١].

وسوف نوضح الآثار المترتبة لتحديد سعر الصرف على الصادرات والواردات من خلال فرعين على النحو التالى:

الفرع الأول: أثر تحرير سعر الصرف على الصادرات.

الفرع الثانى: أثر تحرير سعر الصرف على الواردات.

(١) د. عبد الرؤوف أحمد الحنفى: أثر تحرير سعر صرف الجنيه المصرى على تجارة مصر الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص١٣.

الفرع الأول

أثر تحرير سعر الصرف على الصادرات

لقد اتبعت الحكومة المصرية سياسة تخفيض سعر الصرف للنهوض بالصادرات حيث انخفضت قيمة الصادرات إلى أدنى مستوى لها لتحقق ٥,٦% من الناتج المحلى الإجمالى فى بداية عام ٢٠١٦.

ومما هو جدير بالذكر أن تخفيض قيمة العملة لا يعد العامل الوحيد الذى يعزز من قدرة الدولة التنافسية فى الخارج، فيوجد عدة عوامل أخرى منها عدم زيادة أسعار السلع والخدمات المحلية بمقدار أكبر أو مساوٍ لمعدل تخفيض العملة، حيث أن المنتج المحلى فى كثير من المنتجات يعتمد على مواد أولية مستوردة وبالتالى ترتفع تكلفة الإنتاج. وكذلك أيضًا تلعب المرونات السعرية دورًا هامًا للسلع والخدمات فيجب أن تكون أكبر من واحد صحيح، ويجب أيضًا أن يكون المنتج المحلى منتج جيد قابل للتصدير وقادر على المنافسة فى الأسواق العالمية.

ولقد نجحت الحكومة المصرية عندما حررت سعر الصرف فى عام ٢٠١٦ حيث ارتفعت مصادر النقد الأجنبى وزادت صافى الاحتياطيات الدولية بنسبة

١٠٨,٢% حيث سجلت ٤٠,٨ مليار دولار بنهاية سبتمبر ٢٠٢١ مقارنًة بـ ١٩,٦ مليار دولار بنهاية سبتمبر ٢٠١٦[١]، مما يعد ذلك خطوة على جانب كبير من الأهمية نحو الاصلاح الاقتصادى، حيث ارتفع مؤشر التصنيف الائتمانى ليصل إلى مستوى + B فى أكتوبر ٢٠٢١ بعد تحرير سعر الصرف وذلك مقارنة بمستوى B فى يوليو ٢٠١٦ قبل تحديد سعر الصرف.

وتلجأ بعض الدول النامية لسياسة تخفيض سعر الصرف بهدف تحسين ميزان مدفوعاتها وذلك من خلال زيادة حجم الصادرات وما يترتب عليها من زيادة حصيلة العملات الأجنبية، والحد من الواردات فينخفض معها مدفوعات الدولة من النقد الأجنبى، ولكن يتوقف نجاح تلك السياسة على مدى مرونة الجهاز الإنتاجى لتلك الدول ومدى مرونة الطلب الخارجى على صادراتها المحلية.

- **فمرونة الجهاز الإنتاجى:** يتمثل فى زيادة الصادرات المرتبط بزيادة الإنتاج ومن ثم يأتى فى المقام الثانى مسألة التخفيض[٢].

(١) المصدر: المركز الإعلامى لمجلس الوزراء، ٢٠٢١.

(٢) د. عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة، مرجع سابق، ص١٨٩.

فالتخفيض للعملة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بقوى الإنتاج الداخلى حتى تكون الصادرات قادرة على الاستجابة للطلب العالمى لتلك المنتجات وهذا الأمر لا يتوافر لدى الكثير من الدول النامية لوجود بعض العراقيل فى استغلال الطاقات العاطلة.

- **أما مرونة الطلب الخارجى على الصادرات المحلية:** فيتوقف الأمر على النشاط الاقتصادى للدول المستوردة لتلك الصادرات وهى فى الغالب الدول الصناعية، حيث تتعرض لدورات من الركود الاقتصادى فيؤثر ذلك على طلب صادرات الدول النامية وبالتالى انخفاض أسعار هذه الصادرات فى الأسواق العالمية، مما يؤدى إلى انخفاض عائدات الدول النامية[١].

وبالتالى فإن سياسة الدول النامية نحو تخفيض قيمة العملة المحلية مرتبط بالحالة الاقتصادية للدول الصناعية المستوردة، فإن انخفضت قيمة العملة المحلية وانخفضت أيضًا، الصادرات فى الدول النامية، فإن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى تدهور لميزان المدفوعات بشكل عميق.

---

(١) د. مجدى محمود شهاب: الاقتصاد الدولى المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص٣٣٠.

الفـرع الثانــى

أثر تحرير سعر الصرف على الواردات

أن انخفاض قيمة العملة الوطنية من شأنه أن يؤدى إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية مما يؤدى إلى العزوف عن انتقاء تلك السلع المستوردة واللجوء إلى السلع البديلة المنتجة محليًا.

إلا أن الأمر يختلف فى الدول النامية حيث أن معظم ما يتم استيراده يكون عبارة عن تجهيزات ومواد غذائية وأدوية... إلخ، وبالتالى فإن تخفيض قيمة العملة لا يؤدى إلى نقص الواردات، بل يؤدى إلى زيادة قيمة المدفوعات بالعملات الأجنبة، مما يؤدى إلى سوء حالة ميزان مدفوعاتها، حيث أن الجهاز الإنتاجى للدول النامية ليس لديه القدرة على إنتاج سلع بديلة للواردات، مما يؤدى ذلك إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، مما يؤدى إلى تدهور فى قيمة العملة المحلية بشكل كبير مما يزيد من الضغوط التضخمية، ومن الممكن أن تفقد النقود المحلية وظيفتها كمخزون للقيمة.

٧- أثر تحرير سعر الصرف على الموازنة العامة وبعض المؤشرات الاقتصادية في مصر

ولايضاح أثر تحرير سعر الصرف على الصادرات والواردات نوضح الجدول التالى:

جدول رقم (١)

متوسط سعر صرف العملة المصرية بالنسبة للدولار والصادرات والواردات السلعية

السنة	متوسط سعر الصرف (الجنيه/ دولار)	حجم الصادرات السلعية بالمليار دولار	نسبتها للناتج المحلى الإجمالي %	حجم الواردات السلعية بالمليار دولار	نسبتها للناتج المحلى الإجمالى %
٢٠١٠/٢٠٠٩	٥,٦٢	٢٧,٠	٨,٥	٤٥,٩-	٨,٥
٢٠١١/٢٠١٠	٥,٩٣	٢٧,٠	٩,١	٥٠,٨-	٨,٤
٢٠١٢/٢٠١١	٦,٠٦	٢٧,١	١٣,١	٥٨,٧-	٢٢,٩
٢٠١٣/٢٠١٢	٦,٨٧	٢٧,٠	١٣,٥	٥٧,٧-	٢١,٥
٢٠١٤/٢٠١٣	٧,١٥	٢٦,٠	٩,١	٦٠,٣-	٢٠,٩
٢٠١٥/٢٠١٤	٧,٥٣	٢٢,١	٦,٦	٦٠,٨-	١٨,٣
٢٠١٦/٢٠١٥	٨,٨٥	١٨,٧	٥,٦	٥٧,٤-	١٧,١

٢٠١٧/٢٠١٦	١٤,٧٤	٢١,٧	٨,٦	-٥٧,١	٢٢,٥
٢٠١٨/٢٠١٧	١٧,٨٦	٢٧,٦٢	١١,٠	-٧٢,٠	٢٨,٨
٢٠١٩/٢٠١٨	١٧,٥٥	٢٨,٥	٩,٤	-٦٦,٥	٢١,٩
٢٠٢٠/٢٠١٩	١٥,٦٥	٢٦,٦٣	٧,٣	-٥٩,٨	١٦,٤

هذا الجدول تم إعداده على ضوء بيانات التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى أعداد مختلفة.

يتضح من الجدول محاولة لقياس معدل التغير فى سعر الصرف (مقدار انخفاض قيمة الجنيه مقابل الدولار الأمريكى)، وأثره فى معدل تغير الصادرات والواردات ولايضاح تأثير ذلك نوضح الآتي:

أولاً: فترة ما قبل التحرير (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٥/٢٠١٦): تم أخذ سنة ٢٠٠٩/٢٠١٠ كسنة أساس لعام ٢٠١٥/٢٠١٦ وذلك تجنباً للأحداث السياسية التى مرت بها الدولة خلال سنة ٢٠١١، ويتضح فيها الآتي:

- معدل تغير سعر الصرف = (٨,٨٥ – ٥,٦٢) ÷ ٥,٦٢ × ١٠٠ = ٥٧,٥%.

- معـدل تغيـر حجـم الصـادرات = (١٨,٧ – ٢٧,٠) ÷ ٢٧,٠ × ١٠٠ = ٣٠,٧%.

- معـدل تغيـر حجـم الـواردات = (٥٧,٥ – ٤٥,٩) ÷ ٤٥,٩ × ١٠٠ = ٢٥,٠٥%.

ومن المعادلات السابقة يتضح انخفاض معدل تغير حجم الصادرات السلعية بنسبة ٣٠,٧% وانخفاض العملة المصرية مقابل الدولار الأمريكى بمعدل تغير نسبته ٥٧,٥% بشكل غير رسمى. وزيادة معدل تغير حجم الواردات بنسبة ٢٥,٥%. أي أن هناك أضرار وقعت على الدولة المصرية خلال هذه الفترة تمثلت فى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات.

ثانيًا: فترة ما بعد التحرير (٢٠١٦/٢٠١٧ – ٢٠١٩-٢٠٢٠): تم أخذ سنة ٢٠١٦/٢٠١٧ كسنة أساس لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠ ويتضح فيها الآتي:

- معدل تغير سعر الصرف = (١٥,٦٥ – ١٤,٧٤) ÷ ١٤,٧٤ × ١٠٠ = ٦,١٧%.

- معدل تغير حجم الصادرات السلعية = (٢٦,٦٢ – ٢١,٧) ÷ ٢١,٧ × ١٠٠ = ٢٢,٧%؟

- معدل تغير حجم الواردات السلعية = (٥٩,٨ – ٥٧,١) ÷ ٥٧,١ × ١٠٠ = ٤,٧%.

أي أن حجم الصادرات السلعية بعد تحرير سعر الصرف عام ٢٠١٦/٢٠١٧ زادت بمعدل تغير ٢٢,٧%. أما بالنسبة لحجم الواردات فقد زادت بنسبة تغير ٤,٧%. مما يدل على أن الدولة المصرية استفادت من تحرير سعر الصرف خاصة فى زيادة الصادرات وانخفاض حجم الواردات، ويمكن تلخيص ما سبق فى الجدول التالى[١]:

معدل التغير %	خلال المدة من ٢٠٠٩/٢٠١٠، ٢٠١٥/٢٠١٦	النتيجة (الحجم – السعر)	خلال المدة من ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠٢٠	النتيجة (الحجم – السعر)	معامل التغير التفاضلى للفترتين (بعد، قبل)
سعر الصرف	٥٧,٥%		٦,١٧%		-٥١,٣٣%

(١) د. منصور علي منصور شطا: بحث بعنوان: تقييم أثر تحرير سعر الصرف في مصر، دراسة تحليلية لبعض مؤشرات الاقتصاد المدة من (٢٠١٠-٢٠٢٠)، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة السادات، ٢٠٢٠، ص٢٢ وما بعدها.

حجم الصادرات	-٣٠,٧%	-	٢٢,٧%	+	٥٣,٤%
حجم الواردات	٢٥,٠٥%	+	٤,٧%	+	-٢٠,٣٥%

وبالمقارنة بين الفترتين يتضح الآتي:

١- قبل تحرير سعر الصرف:

- انخفضت الصادرات بنسبة وصلت إلى (-٣٠,٧%).
- زادت الواردات بنسبة وصلت إلى (٢٥,٠٥%).

٢- بعد تحرير سعر الصرف:

- زادت الصادرات بنسبة وصلت إلى (٢٢,٧%).
- زادت الواردات بنسبة وصلت إلى (٤,٧%).

ونحن نرى مما سبق أن انخفاض قيمة العملة المصرية بنسبة ٥١,٣٣% مقابل الدولار الأمريكى طوال فترة الدراسة أدى إلى زيادة الصادرات بنسبة ٥٣,٤% وبالنسبة للواردات فقد انخفضت بنسبة ٢٠,٣٥% فى الفترة من سنة ٢٠١٠/٢٠٠٩ - ٢٠٢٠/٢٠١٩، مما يدل على أن الدولة قد استفادت من تحرير سعر صرف عملتها

فـى انخفـاض الـواردات وزيـادة الصـادرات، ولكـن لـيس بالقـدر الكـافى وخاصـة أن انخفاض سعر الصرف فى الفترتين وصلت إلى (٥٧,٥ + ٦,١٧%).

ولذا هناك من يضع ضوابط للدول التى تقم بتخفيض قيمة عملتها ومنها الدولة المصرية من أجل دعم القدرة التنافسية لسلعها وزيادة صادرتها، لأن تخفيض العملة فقط لا يكفى لضمان تحسن الصادرات، فتخفيض العملة يعزز من قدرة الدولة التنافسية الخارجية، ولكن القدرة التنافسية تعتمد أيضًا على ضوابط عدة[١]، منها الآتي:

١- تخفيض قيمة العملة المحلية قد لا ينتج عنه زيادة فى الصادرات والحد من الواردات إذا رافق تخفيض قيمة العملة المحلية زيادة فى أسعار السلع المحلية بمقدار أكبر من أو مساوٍ لمعدل التخفيض، وينتج ذلك بسبب استعمال مواد أولية مستوردة بعد عملية التخفيض فى الإنتاج المحلى لأن المنتج المحلى يعتمد فى صناعته على منتج مستورد كمادة أولية أو غيرها وبالتالى تزداد أسعارها.

(١) Chahir Zaki, Maye Ehab, Aliaa Abdallah How Do Trade Margins Respond to the Exchange Rate?, The Case of Egypt, Working Paper on. ١٨٩, Egyptian Center for Economics Studies, November ٢٠١٧, p٤.

٢- يعتمد نجاح عملية تحرير سعر الصرف وخفض قيمة العملة على المرونات السعرية لكل سلعة من الطلب على الصادرات والواردات فالتخفيض لقيمة العملة سوف يؤدى إلى تحسين وضع ميزان التجارى إذا كانت مرونة كل من الطلب على الصادرات والواردات للبلد أبر من الواحد الصحيح[١].

٣- عملية تحرير سعر الصرف وتخفيض العملة يعتمد بالدرجة الأولى على قدرة الاقتصاد على التصنيع والاكتفاء الذاتى، وامكانية تصدير الفائض. فالصادرات تزيد من عرض العملات.

المطلب الرابع

أثر تحرير سعر الصرف على الميزان التجارى

يلعب سعر الصرف دورًا مؤثرًا فى التجارة الدولية التى تتم بين دول العالم حيث يتم تبادل السلع والخدمات بينهم، الأمر الذى يتطلب على الدولة المستوردة أن تسدد

(١) راجع: نوفل بعلول، أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائرى، دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي، الجزائر، ٢٠١٨ ص١١٠.

قيمة السلع والخدمات للدولة المصدرة بعملة الدولة الأخيرة أو من خلال عملة دولية كالدولار الأمريكى.

ولذلك فقد اهتمت الحكومة المصرية اهتمامًا بالغًا بسعر الصرف بوصفه أداة على جانب كبير من الأهمية فى ضبط السوق النقدى، والاقتصاد بصفة عامة، ويعد تحرير سعر الصرف خطوة إيجابية للسيطرة على سوق العملة.

وسوف نتناول هذا المطلب من خلال فرعين على النحو التالى:

الفرع الأول: أثر تحرير الحكومة المصرية لسعر الصرف.

الفرع الثانى: أثر تحرير سعر الصرف على الميزان التجارى.

الفرع الأول

أثر تحرير الحكومة المصرية لسعر الصرف

يقصد بتحرير سعر الصرف كف يد البنك المركزى عن تحديد سعر الصرف وتركه لقانون العرض والطلب، وتلجأ الدول إلى تلك الطريقة فى حالة عدم السيطرة على سوق العملة وعدم قدرة البنك المركزى بما له من أدوات فى الحفاظ على هذا

السوق، ويحدث ذلك عادةً فى حالة حدوث عجز فى ميزان المدفوعات وزيادة الطلب على العملة الأجنبية[١].

وقد شهدت مصر انخفاضًا حادًا فى حجم المعروض من العملات الأجنبية مما أدى ذلك إلى تنشيط السوق السوداء لتلبية الطلب المتزايد على العملات الأجنبية بأسعار تفوق الأسعار الرسمية بنسبة وصلت إلى ٢٠%، مما سبب ضغوط للدولة المصرية اقتصادية ومالية واجتماعية مما أدى إلى اضطرار الحكومة المصرية إلى تحرير سعر صرف عملتها عام ٢٠١٦ لتحديد العديد من الأهداف نذكر منها[٢]:

أ- زيادة الصادرات وتخفيض الواردات عن طريق تخفيض قيمة العملة المحلية.

ب-القضاء على المضاربات على العملات فى السوق السوداء

ج- خلق فرص جيدة للاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر.

د- تحقيق متطلبات البنك الدولى بتحرير سعر الصرف لإمكانية التعامل معه.

(١) د. ماجد عبد العظيم حسن قابيل: أثر تعويم الجنيه المصرى على أداء التجارة الخارجية (الصادرات والواردات المصرية) كنموذج للقياس، مجلة مصر المعاصرة، أبريل ٢٠١٧، العدد ٥٢٦، ص٣٨٢.

(٢) راجع فى ذات المعنى، د. هند مرسى محمد علي: سياسة تحرير سعر الصرف وأثرها على الفقر وتوزيع الدخل فى مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بنى سويف، العدد التاسع يناير ٢٠٢١، ص١٢.

وترتب على تحرير سعر الصرف قيام البنك المركزى المصرى بتوفير العملات الأجنبية والقضاء على السوق السوداء التى كانت تتم خارج القطاع الرسمى.

الفرع الثانى

أثر تحرير سعر الصرف على الميزان التجارى

كانت أسعار العملات فى الماضى يتم تحديدها بناءً على العلاقة بين المحتوى الذهبى مقارنًة مع سلة العملات الأخرى، وكان لذلك أثره على منحها قدرًا كبيرًا من الثبات الذى حقق استقراراً فى المعاملات النقدية المحلية والدولية[١].

ولقد اختلف الأمر حيث تحررت العملات عن الذهب، وبانتشار التجارة الدولية وتوسعها سواء بالتصدير أو بالاستيراد تأثر الميزان التجارى بتحرير سعر الصرف، وانخفاض قيمة العملة المحلية مقارنًة بسلة العملات الدولية الأخرى، مما أدى إلى ارتفاع قيمة الواردات، مما ترتب عليه لجوء الوطنيين إلى شراء السلع المحلية بدلاً من

(١) راجع فى ذات المعنى، د. عمرو محمد فريد سيد سليمان: أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات فى جمهورية مصر العربية، الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٩) المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة جامعة قناة السويس، المجلد ١٠، العدد الثانى، الجزء الأول، ٢٠١٩، ص٦٠٤.

السلع المستوردة لانخفاض تكلفتها وإن كانت ليست بنفس جودة السلع المستوردة، مما أدى إلى انخفاض الواردات وتحقيق فوائض مالية.

أما بالنسبة للصادرات فإن انخفاض قيمة العملة المترتب على تحرير سعر الصرف أدى إلى زيادة حجم الصادرات، وذلك لانخفاض قيمة السلع والخدمات بالنسبة لمواطنى الدول الأخرى.

ويمكننا القول: بأن تحرير سعر الصرف يؤدى إلى انخفاض الواردات وزيادة الصادرات، مما يترتب عليه إعادة التوازن للميزان التجارى للدولة وتحسينه وتجنب الضغوط التضخمية.

كما أن تحرير سعر الصرف يحقق الأهداف الاقتصادية الكلية والتى تتمثل فى التوازن الاقتصادى الداخلى من خلال استقرار الأسعار المحلية، كما تتمثل أيضًا فى التوازن الاقتصادى الخارجى من خلال توازن ميزان المدفوعات.

ولقد اتبعت مصر سياسة تحرير سعر الصرف فى عام ٢٠١٦ لتحقيق الأهداف سالفة الذكر، ثم أعقبت ذلك بتحرير جديد فى عام ٢٠٢٢ ولقد كان ذلك قرارًا صائبًا بدلاً من اتباعها سياسة انكماشية كاملة.

المطلب الخامس

أثر تحرير سعر الصرف على الاستثمارات الأجنبية

يُعد الاستثمار الأجنبى المباشر من أبرز اهتمامات الدول النامية ومنها مصر.

فالاستثمار بشكل عام هو كل زيادة فى أصول المجتمع من سلع رأسمالية حقيقية[١].

أما الاستثمار الأجنبى عادةً ما يكون استثمار مباشر ويتمثل فى إنشاء مشروعات تعود بالنفع على المستثمر الأجنبى وأيضًا على البلد المضيف، وقد يكون الاستثمار الأجنبى غير مباشر والمتمثل فى الاستثمار فى محفظة الأوراق المالية، وبالرغم من أن كلاهما يمثلان انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى الداخل إلا أنه يوجد بينهما اختلافات جوهرية كالسيطرة على الإدارة فهى متاحة فى الاستثمار الأجنبى المباشر، أما الاستثمار الأجنبى غير المباشر فلا يستطيع المستثمر الأجنبى السيطرة إلا على الأرباح فقط دون الإدارة. وبالنسبة للاستقرار فإن الاستثمار الأجنبى

(١) د. عبد الله الصعيدى: الادخار والنمو الاقتصادى، دراسة لمكونات وحدات الادخار المحلى وعلاقته بالنمو الاقتصادى فى مصر، دار النهضة العربية، ١٩٨٩، ص٩٤.

المباشر يتميز بالاستقرار حيث يستغرق المشروع أجل طويل عكس الاستثمار الأجنبى غير المباشر فيستغرق أجل قصير وعرضه للمضاربة الشديدة[١].

ولقد عرف بعض الاقتصاديين[٢] الاستثمار الأجنبى المباشر بأنه المشروعات التى يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبى أما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو بالاشتراك فى رأس مال المشروع الوطنى بنصيب يبرر له حق الإدارة أو تكون تلك المشروعات مستثمرة بشكل مباشر عن طريق الأفراد أو الشركات الأجنبية.

وتسعى مصر إلى توفير التسهيلات لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر عن طريق سن القوانين التى من خلالها تشجيع المستثمر الأجنبى لدخول السوق المصرية وضخ أمواله فى المشروعات التى تحقق له منافع شخصية وتخدم عجلة التنمية فى مصر، وقد تميز قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بمنح المستثمر الأجنبى حوافز خاصة أوردها المشرع فى هذا القانون فى نصوص المواد ١١، ١٢[٣]، واتخاذ

(١) عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات الاستثمار الدولى، المكتب العربى الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص٢١.

(٢) د. خالد سعد زغلول حلمى: الاستثمار الأجنبى المباشر فى ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، ١٩٨٨، ص١١٤.

(٣) قانون الاستثمار المصرى رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧.

العديد من الإجراءات وحل العديد من المنازعات مع المستثمرين وتشجعيهم على الاستثمار فى مصر[١].

ولقد اتخذت مصر قرارًا بتحرير سعر الصرف فى نوفمبر ٢٠١٦ وذلك لعدة أسباب أهمها جذب الاستثمار الأجنبى المباشر، وبالتالى فإن تحديد سعر الصرف وتغييره يؤثر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فكلما انخفضت قيمة العملة كان ذلك حافزًا لتدفق وزيادة الاستثمار الأجنبى المباشر، حيث يؤدى خفض قيمة العملة المحلية إلى تقليل تكاليف الإنتاج ويرفع من الطلب على العمل والتوظيف وما يترتب على ذلك من عوائد لرؤوس الأموال المستثمرة.

إلا أن هناك رأى مخالف لذلك[٢] حيث يرى هذا الرأى أن تحليل العلاقة بين سعر الصرف الأسمى والاستثمار الأجنبى المباشر القادم من الخارج أوضح أن الفترات التى كان فيها سعر الصرف مستقلاً، كان هناك ازدهارًا فى تدفق الاستثمارات

(١) د. موسى جويفل سلمى جويفل: دور الانفاق العام فى دعم النمو الاقتصادى فى إطار العدالة الاجتماعية بالتطبيق على مصر، رسالة دكتوراه، كلية التجارة جامعة المنصورة، ٢٠١٧، ص٩٧.

(٢) د. علي عبد العزيز سليمان: تأثير استقرار سعر الصرف على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر، مرجع سابق،

الأجنبية المباشرة وبالمقابل فقد تراجعت هذه الاستثمارات فى الفترة التى تدهور فيها سعر الصرف.

ويرى الباحث بأن الرأى سالف الذكر وإن كان صحيحًا لكنه لا يمثل القاعدة العامة فعندما اتخذت مصر قرارًا بتحديد سعر الصرف فى عام ٢٠١٧/٢٠١٦ أصبحت الاستمارات الأجنبية المباشرة ٧,٩ مليار دولار، وفى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ أصبحت ٨,١٤ مليار دولار، وفى عام ٢٠١٩/٢٠١٨ أصبحت ٩,٠١ مليار دولار وهذا مؤشر واضح عن ايجابيات تحرير سعر الصرف وأثره الإيجابى على الاستمارات الأجنبية المباشرة[١].

وللوقوف على أثر تحرير العملة المصرية على الاستثمار الأجنبى المباشر سنتولى فى ذلك دراسة الفرض بوجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تحرير سعر الصرف بتدفقات الاستثمار الأجنبى لمصر. من خلال بيان الجدول التالى:

(١) تقارير البنك المركزى المصرى لسنوات مختلفة.

جدول رقم (٢)

متوسط سعر صرف العملة المصرية وتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر

السنة	متوسط سعر الصرف (الجنيه/ الدولار)	صافى الاستثمار الأجنبى المباشر بالمليار دولار
٢٠١٠/٢٠٠٩	٥,٦٢	٦,٧٥٨
٢٠١١/٢٠١٠	٥,٩٣	٢,١٨٨
٢٠١٢/٢٠١١	٦,٠٦	٢,٠٧٨
٢٠١٣/٢٠١٢	٦,٨٧	٣,٧٥٣
٢٠١٤/٢٠١٣	٧,١٥	٤,١١٩
٢٠١٥/٢٠١٤	٧,٥٣	٦,٣٧٩
٢٠١٦/٢٠١٥	٨,٨٥	٦,٩٣٢
٢٠١٧/٢٠١٦	١٤,٧٤	٧,٩١٥
٢٠١٨/٢٠١٧	١٧,٨٦	٨,١٤
٢٠١٩/٢٠١٨	١٧,٥٥	٩,٠١
٢٠٢٠/٢٠١٩	١٥,٦٥	٨,١

تم إعداد الجدول على ضوء التقارير السنوية للبنك المركزى المصرى أعوام مختلفة.

يتضح من الجدول السابق أن الاستثمار الأجنبى المباشر قل بدرجة كبيرة بعد عام ٢٠١١ حيث هبط من ٦,٧٥٨ إلى ٢,١٨٨ مليار دولار وهذا نتيجة للأحداث التى تعرضت لها الدولة المصرية، وحدوث زيادة كبيرة بعد تحرير سعر الصرف للعملة المصرية وانخفاض قيمتها مقابل الدولار الأمريكى حيث زاد من ٦,٩٣٢ مليار دولار عام ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٨,١ عام ٢٠٢٠. فكلما انخفضت قيمة العملة المصرية زاد معه تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر. وبتحليل العلاقة بين تحرير سعر الصرف أي انخفاض قيمة العملة المصرية والاستثمار الأجنبى المباشر يتضح من خلال التحليل التالى:

أولاً: الفترة ما قبل تحرير سعر الصرف (٢٠١٠/٢٠٠٩ – ٢٠١٦/٢٠١٥): وأخذ عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ كسنة أساس لعام ٢٠١٦/٢٠١٥ لتجب الأحداث السياسية وباقى العوامل المؤثرة فى الاستثمار الأجنبى نجد الآتى:

- معدل تغير سعر الصرف = (٨,٨٥ – ٥,٦٢) ÷ ٥,٦٢ × ١٠٠ = ٥٧,٥%.
- معدل تغير الاستثمار الأجنبى المباشر = (٦,٩٣٢ – ٦,٧٥٨) ÷ ٦,٧٥٨ × ١٠٠ = ٢,٥٧%.

ثانيًا: الفترة ما بعد التحرير من (٢٠١٦/٢٠١٧ – ٢٠١٩/٢٠٢٠):

- معدل تغير سعر الصرف = (١٥,٦٥ – ١٤,٧٤) ÷ ١٤,٧٤ × ١٠٠ = ٦,١٧%.
- معدل تغير الاستثمار الأجنبى المباشر = (٨,١ – ٧,٩١) ÷ ٧,٩١٥ × ١٠٠ = ٢,٣٤%.

مما سبق نجد أن معدل تغير حجم الاستثمار الأجنبى المباشر متقارب فى الفترة قبل التحرير وبعد التحرير. ويتضح ذلك من الجدول التالى:

معدل التغير %	خلال المدة من ٢٠٠٩/٢٠١٥	النتيجة (الاستثمار – السعر)	خلال المدة من ٢٠١٦/٢٠٢٠	النتيجة (الاستثمار – السعر)	معامل التغير التفاضلى للفترتين (بعد، قبل)
سعر الصرف	٥٧,٥%		٦,١٧%		-٥١,٣٣%
الاستثمار الأجنبى المباشر	٢,٥٧	+	٢,٣٤%	+	-٠,٢٣

يتضح من الجدول السابق أن تأثير انخفاض قيمة العملة المصرية سواء قبل أو بعد غير مؤثر بشكل كبير فى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد للدولة

المصرية. فقد تخفضت قيمة العملة المصرية بنسبة ٥١,٣٣% طوال فترة الدراسة ومع ذلك انخفض الاستثمار الأجنبى فى فترة الدراسة بمقدار ٠,٢٣%.

المطلب السادس

أثر تحرير سعر الصرف على حجم الدين العام

يتمثل الدين العام فى ما تقترضه الجهات العامة فى الدولة سواء من الداخل أو الخارج فى حالة عجز الإيرادات العامة فى تغطية النفقات العامة.

ويعد الدين العام إحدى مصادر الإيرادات العامة للدولة ووفقًا للمعايير الدولية فإن مستويات الدين العام تكون فى الحدود الأمنة إذا بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالى فى حدود ٥٠% من الناتج الإجمالى[١].

ومما هو جدير بالذكر أن الدول النامية ومنها مصر تعانى من الزيادة المفرطة فى حجم الديون المحلية والخارجية مما يترتب عليها ضغوطًا مالية واقتصادية على كاهل الدولة مما يدفع تلك الدول إلى تحرير سعر صرف عملتها، ولكن قد تؤثر

(١) راجع فى ذات المعنى: د. إيمان علي محفوظ العجوزة، الآثار التوزيعية لتحرير سعر الصرف فى الاقتصاد المصرى خلال فترة (١٩٩٠: ٢٠١٨) المجلة العربية للإدارة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مجلد ٤٣ عدد ٤ ديسمبر، ٢٠١٣، ص٤٨.

سياسة تحرير سعر الصرف تأثيرًا سلبيًا على المتغيرات الكلية فى المستقبل إذا لم تتمكن الدولة من إعادة التوازن وامتصاص الصدمات النقدية الناتجة عن سياسة تحديد سعر الصرف[١].

وسوف نستعرض فى هذا تحرير سعر الصرف على حجم الدين العام محليًا وخارجيًا من خلال فرعين على النحو التالى:

الفرع الأول: أثر تحرير سعر الصرف على حجم الدين العام محليًا.

الفرع الثانى: أثر تحرير سعر الصرف على حجم الدين العام خارجيًا.

الفرع الأول

أثر تحرير سعر الصرف على حجم الدين العام محليًا

يتمثل الدين العام المحلى فى المبالغ التى تحصل عليها الدولة من المواطنين والمقيمين على أراضيها سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين فى شكل قروض عامة محلية.

(١) د. كمال أمين الوصال: الاقتصاد المصرى بين المطرقة والسندان، أزمتا الدين العام والعجز فى الموازنة العامة، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٦، ص٨١.

ويتكون الدين المحلى من ثلاثة عناصر:

أولاً: السندات وأذون الخزانة.

فالسندات هى صكوك قابلة للتداول تصدرها الدولة تقترض بها الدولة قروضًا طويلة الأجل مع منح المقرض فوائد محددة.

أذون الخزانة فهى صكوك تصدرها الدولة قصيرة الأجل وتتنوع اصدارات أذون الخزانة حيث تصدر لآجال مختلفة فمنها ما يصدر لمدة ٩١ يومًا، ومنها ما يصدر لمدة ١٨٢ يومًا، ومنها ما يصدر لمدة ٢٧٣ يومًا ومنها ما يصدر لمدة ٣٦٤ يومًا، وعادةً ما يتم الإكتتاب فيها من قبل البنوك والمؤسسات المالية[١].

ثانيًا: الاقتراض من بنك الاستثمار القومى:

وتمثل تلك القروض الديون المستحقة على الهيئات الاقتصادية لصالح بنك الاستثمار القومى والبنوك الأخرى.

(١) د. علاء إبراهيم عبد المعطى: أذون وسندات الخزانة العامة، دراسة مقارنة، دار الفكر والقانون، ٢٠١٦، ص١٤.

ثالثًا: مقاصة ديون بنك الاستثمار القومى:

وتتمثل تلك المقاصة فى تحديد مستحقات بنك الاستثمار القومى لدى الهيئات الاقتصادية بالدولة وتحديد الديون المستحقة على بنك الاستثمار القومى قبل حصيلة شهادات الاستثمار وعوائدها وسندات التنمية الإدارية وغيرها. وبناءً على ذلك يتحدد صافى الدين العام المحلى.

ومما لا شك فيه أن الدين العام المحلى قد ارتفع عقب تحرير سعر الصرف بسبب عجز الموازنة العامة للدولة، حيث يتم تغطية هذا العجز بالاستدانة مما يؤدى إلى تفاقم الدين العام، حيث زادت قيمة الدين العام نتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية.

ويرى الباحث لابد من التخطيط الكفء لوقف الزيادة فى الدين العام والعمل على خفضه عن طريق ترشيد الانفاق العام وزيادة الإنتاجية.

الفـرع الثانــى

أثر تحرير سعر الصرف على حجم الدين العام خارجيًا

يقصد بالدين العام الخارجى القروض التى تحصل عليها الدولة من الخارج سواء مــن دول أجنبيــة أو مــن أشــخاص طبيعيــة أو معنويــة مقيمــة فــى الخــارج أو من منظمة دولية كصندوق النقد الدولى، والبنك الدولى ويؤثر تحرير سعر الصرف على ارتفاع الدين العام الخارجى وبالتالى يؤثر سلبيًا على النمو الاقتصادى وتفاقم عجز الموازنة العامة للدولة.

وبالنظر إلى الاقتصاد المصرى فإن الديون الخارجية تواصل الارتفاع مما يمثل مؤشرًا على جانب كبير من الخطورة، حيث بلغ الدين العام الخارجى فى الربع الثانى فى أبريل ٢٠٢١ ليبلغ ١٢٩,١٩٥ مليار دولار مقارنًة بالربع الأول لذات العام البالغ ١٢٥,٣٣٧ مليار دولار بزيادة قدرها ٣,٠٧%[١].

ويتضح مما سبق أن تحرير سعر الصرف وانخفاض قيمة العملة المحلية كان له أثره السلبى فى الدين العام المحلى والخارجى حيث زادت قيمة الدين العام.

---

(١) بيانات البنك المركزى المصرى، أبريل ٢٠٢١.

ويرى الباحث أن انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الدولية الأخرى أدى إلى زيادة الدين الخارجى، نتيجة ما تتحمله الحكومة المصرية من أموال زائدة بسبب تحويل العملة المحلية إلى عملات دولية كالدولار الأمريكى لارتفاع قيمة الواردات التى يعتمد عليها المنتج المحلى وخاصَة المواد الأولية وفى المقابل انخفاض الصادرات مما ترتب عليه انخفاض تدفق النقد الأجنبى الوارد للحكومة المصرية، أما بالنسبة للدين المحلى فيرجع سبب ارتفاعه بسبب ارتفاع الانفاق العام للحكومة المصرية خاصَة بعد تخفيض قيمة العملة المحلية.

ونرى أيضًا: أن من أسباب زيادة الدين المحلى فإنه يرجع إلى ارتفاع نفقات الحكومة المصرية خاصَة بعد انخفاض قيمة العملة، وأن من أهم أسباب زيادة الدين الخارجى بعد تخفيض قيمة الجنيه المصرى أمام سلة العملات الأخرى وخاصَة الدولار الأمريكى كان نتيجة للزيادة التى تحملتها الحكومة المصرية عند تحويل عملتها للدولار الأمريكى بسبب ارتفاع قيمة الواردات، حيث أن الإنتاج المحلى يعتمد بشكل كبير على الكثير من المدخلات المستوردة، كما أن انخفاض حجم الصادرات تسبب أيضًا فى انخفاض النقد الأجنبى الوارد إلى مصر ويمكن القول بأنه ثمة علاقة عكسية بين تحرير سعر الصرف للعملة المحلية والدين بشقيه المحلى والخارجى.

الخاتمة

تمثلت الدراسة فى تحليل أثر تغيرات سعر الصرف على أهم السياسات الاقتصادية، وتناولت أثر التغيرات على الموازنة العاملة للدولة باعتبارها متغيرًا تابعًا للتغير فى سعر الصرف، وأوضحت الدراسة تحليل للنفقات والإيرادات العامة وتأثر تحرير سعر الصرف على عجز الموازنة العامة للدولة.

كما تناولت الدراسة آثار تحرير سعر الصرف على التضخم ومعدل الفائدة وميزان المدفوعات وحجم الاحتياطى النقدى الأجنبى والصادرات والواردات والميزان التجارى والاستثمارات الأجنبية وحجم الدين العام بشقيه الداخلى والخارجى.

وأوضح البحث تأثير تحرير سعر الصرف وانخفاض العملة المحلية مقابل العملات الدولية ومدى تأثر تلك المؤشرات الاقتصادية سالفة الذكر من جراء تحرير سعر الصرف.

ولقد انتهى الباحث لمجموعة من النتائج والتوصيات نوضحها على النحو التالى:

أولاً: النتائج التى توصل إليها الباحث:

١- وجود علاقة طردية بين تحرير سعر الصرف (تخفيض العملة المحلية) وبين كل من زيادة الصادرات، وانخفاض الواردات، وزيادة الدين العام، وارتفاع الاحتياطى من النقد الأجنبى، وارتفاع التضخم.

٢- تعانى معظم الدول النامية ومنها مصر من عجز شبه دائم فى الموازنات العامة بسبب الارتفاع المستمر فى النفقات العام مع وجود نقص شديد فى الإيرادات العامة.

٣- أن اتخاذ قرار حكومى بتحرير سعر الصرف فإن ذلك يدل دلالة واضحة على مصداقية السياسة النقدية.

٤- من خلال سياسة تحرير سعر الصرف فإنه يتم تحديد سعر صرف ملائم للتصدير والاستيراد.

٥- وجود علاقة مباشرة بين تحرير سعر الصرف وعجز الموازنة العامة للدولة.

٦- يُعد سعر الصرف على درجة كبيرة من الأهمية فى ربط الاقتصاد المحلى بالاقتصاد الدولى.

٧- يحقق سعر الصرف مقارنة فعالة بين أسعار السلع والخدمات المحلية بأسعار السلع والخدمات الأجنبية المشابهة لها.

ثانيًا: التوصيات التى يوصى بها الباحث:

١- يجب تطوير القطاع الإنتاجى والعمل على رفع كفاءة تشغيله قبل الاقدام على تحرير سعر الصرف.

٢- ترشيد الانفاق الحكومى خاصَة فيما يتعلق بالمجالات غير الإنتاجية.

٣- أن سياسة تحرير سعر الصرف يجب أن يتبعها زيادة فى الصادرات وتنوعها وعدم التركيز على مجالات محددة للتصدير.

٤- زيادة حوافز الاستثمار لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيها إلى مجالات إنتاجية.

٥- العمل على استخدام التكنولوجيا الحديثة فى القطاعات الإنتاجية وتطويرها فيزداد الإنتاج المتميز ويزداد الدخل ويقل الاقتراض الخارجى الذى يمثل ضغوطًا قوية على اقتصاد الدولة المقترضة.

٦- يجب على السلطات الاقتصادية أن تتمتع بالمصداقية والشفافية فى سياستها النقدية، ونشر بيانات دقيقة توضح الواقع الاقتصادى.

٧- أن قرار تحرير سعر الصرف يجب ألا يكون قرارًا فجائيًا حتى لا يحدث ارتباك سواءً بالنسبة للأفراد أو البنوك أو للمؤسسات المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى.

٨- عند اتخاذ قرار بتحرير سعر الصرف فإنه يجب أن يكون نتيجة التنسيق التام بين البنك المركزى كجهة مسئولة عن السياسة النقدية والجهات ذات الصلة برسم وتنفيذ السياسة المالية والاتفاق على الأهداف الاقتصادية لتحرير سعر الصرف كمعدل التضخم، ومعدل النمو.

٩- يجب عدم التعويل كثيرًا على تحرير سعر الصرف لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن تقلبات سعر الصرف تبعث عدم الطمأنينة فى نفوس المستثمرين الأجانب للاستثمار فى مصر.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- **د. إبراهيم محمد الفار:** سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، ١٩٩٢.

٢- **د. أحمد عزت محمود المتولى:** أثر التضخم على سعر الصرف التوازنى للجنيه فى الفترة ما بين ٢٠٠٠ : ٢٠١٩ المركز الديمقراطى العربى للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية.

٣- **د/ السيد عبد المولى:** المالية العامة المصرية (دراسة الاقتصاد العام المصرى) دار النهضة العربية، ١٩٩٤.

٤- **د/ السيد عطية عبد الواحد:** الاتجاهات الحديثة فى العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع اشارة خاصة لمصر، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣.

٥- **د. السيد عطية عبد الواحد:** مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠.

٦- **د. إيمان علي محفوظ العجوزة:** الآثار التوزيعية لتحرير سعر الصرف فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٩٠: ٢٠١٨)، المجلة العربية للإدارة،

المنظمة العربية للتنمية الإدارية)، جامعة الدول العربية، مجلد ٤٣ عدد ٤ ديسمبر ٢٠١٣.

٧- **جيمس جوارتينى وريجارد أستروب:** الاقتصاد الكلى الاختيار العام والخاص، دار المريخ للنشر الرياض، ١٩٨٨.

٨- **د. حمدى عبد العظيم:** اقتصاديات التجارة الدولية بدون دار نشر، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠.

٩- **د. حمدى عبد العظيم:** أثر سعر الصرف على الموازنة العامة فى مصر (١٩٦٠: ١٩٨٠)، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، كلية التجارة، ١٩٨٢.

١٠-**د. خالد سعد زغلول حلمى:** الاستثمار الأجنبى المباشر فى ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٨.

١١-**د. خالد عبد الوهاب الباجورى:** تأثير الفروق فى أسعار صرف الجنيه المصرى على الاقتصاد المصرى، اتحاد الغرف العربية، أكتوبر ٢٠١٦.

١٢-**د. رشدى إبراهيم السيد:** العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية بدون سنة نشر.

١٣-**د. رمزى علي إبراهيم سلامة:** أسعار الصرف بين التعويم والثبات، دراسة تحليلية مقارنة مع الإشارة إلى الجدل بين الكينزين والنقودين، مجلة البحوث العلمية، الإسكندرية، العدد الأول، مارس ١٩٩٣.

١٤-**د. رمضان صديق محمد:** المالية العامة (أصول النظرية وتطبيقاتها المعاصرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤).

١٥-**د. زين العابدين ناصر:** محاضرات فى علم المالية العامة والتشريع المالى، دار الثقافة الجامعية، ١٩٩٧ – ١٩٩٨.

١٦-**د. سامية عمار:** أثر انحراف سعر الصرف الحقيقى عن مستواه التوازنى على النمو الاقتصادى فى مصر، مجلة مصر المعاصرة، السنة الرابعة والتسعون، يناير/ أبريل ٢٠٠٣، العدد ٤٦٩/٤٧٠.

١٧-**د. عادل أحمد حشيش:** أصول المالية العامة، دراسة تحليلية لأصول الفن المالى لمالية الاقتصاد العام، مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٨٣.

١٨–**د. عاطف حسن النقلى:** تعويم أسعار الصرف، دراسة تحليلية فى ضوء التجربة الحديثة للنظام النقدى الدولى، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٣.

١٩–**د. عبد الرؤوف أحمد الحنفى:** أثر تحرير سعر صرف الجنيه المصرى على تجارة مصر الخارجية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩.

٢٠–**د. عبد السلام أبو قحف:** اقتصاديات الاستثمار الدولى، المكتب العربى الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٢.

٢١–**د. عبد الله الصعيدى:** الادخار والنمو الاقتصادى، دراسة لمكونات ومحددات الادخار المحلى وعلاقته بالنمو الاقتصادى فى مصر، دار النهضة العربية، ١٩٨٩.

٢٢–**د. علاء إبراهيم عبد المعطى:** أذون وسندات الخزانة العامة، دراسة مقارنة، دار الفكر والقانون، ٢٠١٦.

٢٣-**د. علي عبد العزيز سليمان:** تأثير سعر الصرف على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى مصر، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العدد ٤٥٩، ٤٦٠، السنة الواحد والتسعون، يوليو، أكتوبر ٢٠٠٠.

٢٤-**د. عمرو محمد فريد سيد سليمان:** أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات فى جمهورية مصر العربية الفترة (٢٠١٠: ٢٠١٩)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد ١٠، العدد الثانى، ٢٠١٩.

٢٥-**د. كمال أمين الوصال:** الاقتصاد المصرى بين المطرقة والسندان، أزمتا الدين العام والعجز فى الموازنة العامة، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٦.

٢٦-**د. ماجد عبد العظيم حسن قابيل:** أثر تعويم الجنيه المصرى على أداء التجارة الخارجية (الصادرات والواردات المصرية) كنموذج للقياس، مجلة مصر المعاصرة، أبريل ٢٠١٧، العدد ٥٢٦.

٢٧-**ماريو بليجير، أورين لشيستى:** كيف يقاس العجز المالى، مجلة التمويل والتنمية، ١٩٩٢.

٢٨-**ماهر حسن محمد محمد:** تأثير تغير الصرف على الصادرات والواردات فى مصر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ٢٠١٨.

٢٩-**د. مجدى محمود شهاب:** الاقتصاد الدولى المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٧.

٣٠-**د. مجيد ضياء:** الاقتصاد النقدى، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، ١٩٩٨.

٣١-**د. محمد أحمد الحاورى:** مدى فاعلية السياسة المالية والنقدية فى معالجة عجز الموازنة العامة فى اليمن، رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ١٩٩٨.

٣٢-**د. محمد زكى المسير:** العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ١٩٨١.

٣٣-**د. محمد ناظم محمد حنفى:** مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم المعاملات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.

٣٤-**د. منصور علي منصور شطا:** بحث بعنوان: تقييم أثر تحرير سعر الصرف في مصر، دراسة تحليلية لبعض مؤشرات الاقتصاد المدة من (٢٠١٠-٢٠٢٠)، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة السادات، ٢٠٢٠.

٣٥-**د. موسى جويفل سلمى جويفل:** دور الانفاق العام فى دعم النمو الاقتصادى فى إطار العدالة الاجتماعية بالتطبيق على مصر، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٧.

٣٦-**د. نادية محمد حسين:** سياسة سعر الصرف فى مصر وقضية تحديد الحساب الرأسمالى فى ضوء تجربة بعض دول جنوب شرق آسيا، رسالة دكتوراه، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ٢٠٠٤.

٣٧-**د. هند مرسى محمد علي:** سياسات تحرير سعر الصرف وأثرها على الفقر وتوزيع الدخل فى مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بنى سويف العدد التاسع، يناير ٢٠٢١.

٣٨-**نوفل بعلول،** أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائرى، دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي، الجزائر، ٢٠١٨.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

١- David Rosen (Understanding The Federal Debt and Deficit) Federal Reserve Bank of Newyork, ١٩٩٤.

٢- David Stager (Macro Economics – Analysis And Condian Policy seventh Edition, Batter Worths, Tornto, ١٩٩٠.

٣- Dombusch (Rudiger): Exchange Rates Economics: ١٩٨٦, The Economic Journal, ٩٧, March, ١٩٨٧.

٤- Glossary of statistical Terms, OECD, htt: cs٣ – hq. oecd. Org/scripts/stats, glossarg/detail. Asp/ ID = ١٧٩٢

٥- International Monetary Fund World Economic Out Look, Advancing Structural Reforms, op. cit.

٦- Sauer (Christine), Bohara (ALOK K.): Exchange Rate Volatility and Exports, Regional Differences between Developing and Industrialized Countries, Review of International Economics, g (١), ٢٠٠١.

٧- Chahir Zaki, Maye Ehab, Aliaa Abdallah How Do Trade Margins Respond to the Exchange Rate?, The Case of Egypt, Working Paper on. ١٨٩, Egyptian Center for Economics Studies, November ٢٠١٧.

ثالثًا: القوانين والقرارات:

١- تقارير البنك المركزى المصرى (سنوات مختلفة).

٢- تقرير المركز الإعلامى لمجلس الوزراء ٢٠٢١.

٣- قانون الاستثمار المصرى رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧.